FRONT LINE DEFENDERS

التنكيل بالمدافعين عن

حقوق العمال في مصر

Cover Photo: Mai Shaheen

Thousands of workers at Egypt's biggest textile company strike for minimum wage, payment of delayed bonuses, and a change in company leadership, Mahalla, February 2014.

جدول المحتويات

5-9	المُلخّص التّنفيذي
10-13	أولا: اليد العاملة المصرية: المقاومة والقمع
14-15	ثانيا: العسكرة والفقر في ظل حكم السيسي
16-18	ثالثا: تشريعات مقيّدة
19-27	رابعا: دراسة حالة: مجموعة "نافال قروب" البحرية الفرنسية، والمحاكمات العسكرية لعمال شركة ترسانة الإسكندرية لبناء وإصلاح السفن
28-30	خامسا: الاعتقال والاحتجاز والسجن
31-32	سادسا: تهديد المحامين وغياب التمثيل القانوني
33-34	سابعا: الطّرد من العمل
35-36	ثامنا: اعتداءات على أساس الجنس
37-39	تاسعا: سلاحُ الفَقر
40-42	عاشرا: التَجمُّع وتشكيل الجمعيّات
43-45	حادي عشر: توصيات

"رسالة الحكومة الآن هي أن الإضراب لن يجلب لك الحقوق،
وإنما سيسبب لك الطرد والمحاكمة العسكرية".
نقابية ومدافعة عن حقوق الإنسان

"يُمنح العمال حرية الاستقالة من وظائفهم
ولكن سواء كنت في السجن أو كنت طليقا بلا عمل، ففي الحالتين تكون أسرتك محرومة من المال والطعام".
مدافع عن حقوق العمال

المُلخّص التّنفيذي

وفقا لمقابلات أجرتها فرونت لاين ديفندرز مع مدافعين عن حقوق الإنسان، يواجه المدافعون عن حقوق العمال في مصر مخاطر أكثر مما كانوا يواجهونه منذ عقود.

مع تزايد أعداد الطبقة العاملة المصرية المنحدرة أكثر نحو الفقر في ظل اقتصاد متعثّر، أصبح نشطاء حقوق العمال الذين يطالبون بظروف عمل آمنة وحد أدنى للأجور وحرية التجمع في وضع حرج. وقد عاقب نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي المدافعين عن حقوق العمال بالاعتقال والإخفاء والضرب أثناء التوقيف والترهيب بأمن الدولة والطرد الجماعي واقتطاع الرواتب والمزايا والمحاكمات في المحاكم العسكرية. وذكر العديد من النشطاء - الذين شاركوا في إضرابات المصانع منذ الستينيات - لفرونت لاين ديفندرز بأنهم لم يواجهوا في حياتهم أبداً هذا المستوى من العنف والانتقام ضد نشاط حقوق العمال.

وحيث أن وزارة الدفاع تقوم بشراء المزيد من الأراضي والمصانع والمستشفيات والفنادق والمؤسسات العامة ، أصبح المدافعون عن حقوق العمال في وضع خطير جدا في الإقتصاد المصري الذي يزداد عسكرةً. وبالتالي فإن التنظيم لأي نشاط في أي شركة أو هيئة يمتلكها أو يشغلها الجيش يعرض المدافعين عن حقوق الإنسان لخطر متزايد ومباشر بالملاحقة العسكرية. ارتفع عدد المدنيين الذين أُحيلوا على المحاكمات العسكرية إلى أكثر من 15,000 منذ وصول السيسي إلى السلطة في انقلاب عسكري عام 2013. ويتردد عناصر أمن الدولة بشكل اعتيادي على مكاتب المحامين العاملين في مجال حقوق العمال ، الذين تم احتجاز العديد منهم وتقديمهم للمحاكمة. وتشير التقارير إلى انخفاض هائل في عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يقومون بتوثيق انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المصرية الفقيرة، وذلك خوفا من المقاضاة العسكرية.

في عام 2017، جَرِّم قانونٌ نقابي جديد الإضراب في "القطاعات الإستراتيجية"، واعتبر إنشاء نقابات مهنية (مبهمة حسب توصيفهم) بـ "السياسية" - يُفهم على أنها تعني نقابات مستقلة غير منصاعة للحكومة – اعتبرها جريمةً عقابها السجن لمدة تصل إلى 15 عامًا [1] . وتعرض مدافعون للاعتداء الجسدي لمحاولتهم الدخول إلى اجتماعات النقابات التي تتماشى مع الدولة ، وكثيراً ما يُعاقَبون بتهمة النشاط في مكان العمل فيتم نقلهم إلى المصانع التي تبعد ساعات عن منازلهم. كما حدثت عمليات طرد جماعية لمن قاموا بإضرابات واعتصامات سلمية في 14 شركة على الأقل منذ عام 2016 ، وتم فرز المدافعين العاملين في مصانع النسيج والمواصلات العامة والرعاية الصحية والبناء وطردهم بسبب قيامهم بتنظيم أنشطة سلمية. وتقوم السلطات على الدوام بإخفاء واعتقال وتعذيب المدافعين (وتشمل التقارير الصدمات الكهربائية والضرب والاعتداء الجنسي وقطع أعضاء الجسم) ، في حين تتمتع قوات الأمن بالإفلات شبه المطلق من المسؤولية عن هذه الانتهاكات. في عام 2015 ، اختُطف جيوليو ريجيني ، وهو طالب دكتوراه إيطالي الجنسية كان يُجري أبحاثًا حول النقابات العمالية ، وتعرض للتعذيب ، ثم عُثر على جثته الملطخة بالدماء لاحقًا على جانب الطريق خارج القاهرة.

لقد تحولت حقوق العمال التي كانت إحدى أقوى المحركات الإجتماعية خلال عقود ، تحولت اليوم إلى واحدة من أخطر المواضيع في البلاد. وقد أدت الإضرابات التي وقعت في التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة إلى نزول آلاف المصريين إلى الشوارع. منذ خمسينيات القرن الماضي ، طالبت الاعتصامات بالحد الأدنى للأجور، وتوفير تعليم ميسور التكلفة لأطفال الطبقة العاملة، وظروف عمل أكثر أمانًا بعد أن وقعت حالات وفاة مروعة في المصانع نتيجة إهمال الشركات ، والحق في تنظيم نقابات مستقلة. في ظل الأنظمة السابقة ، نجحت التحركات العمالية في تغيير الإجراءات الاقتصادية الضارة وتحقيق ظروف معيشية أفضل ، على الرغم من الاعتقالات وعمليات القمع العنيفة واعتراض الاتحاد العام لنقابات عمال مصر التابع للحكومة. وقد تم إسقاط الرئيس السابق حسني مبارك في ثورة دعمتها الاحتجاجات الجماهيرية من مجتمعات الطبقة العاملة.

واستمرت الأنشطة القوية الداعمة لحقوق العمال بشكل جيد إلى غاية عهد السيسي ، على الرغم من قيام النظام المتمادي في الاستبداد بإسكات العديد من الحركات الاجتماعية. لكن منذ آخر إضراب كبير للمصنع في المحلة في أوائل عام 2017 ، يذكر المدافعون عن حقوق الإنسان أن التهديدات العسكرية العنيفة منعت حتى خروج الناس احتجاجا على الحالة الاقتصادية.

في ظل النظام الحالي ، سعت الحكومة وحصلت على عدد من صفقات الأسلحة الجديدة مع دول وشركات أوروبية ، وأطلقت من جديد "أولويات الشراكة" التجارية والهجرة مع الاتحاد الأوروبي. وقد دخلت شركة "Naval Group" التي تملك فرنسا غالبها في صفقات أسلحة مع مصر تبلغ قيمتها أكثر من 3 مليارات يورو ، ومنها في مصنع الإسكندرية الذي يملكه و يديره الجيش ، والذي تم احتجاز 26 عاملاً مدنيًا ومدافعا داخله لتتم محاكمتهم محاكمة عسكرية بتهمة "التحريض على الإضراب". ويركز هذا التقرير على مصنع ترسانة الإسكندرية للسفن كدراسة لحالة نموذجية حول القمع العنيف من قبل الجيش لحقوق العمال.

يعمل المدافعون عن حقوق العمال في كافة أرجاء مصر في تقاطع طرق خطير مع الاقتصاد الذي يزداد عسكرةً ومع الأعداد الهائلة من المحاكمات العسكرية للمدنيين. ويجب على الشركات الأوروبية العاملة في مصر والمبرمة للعقود مع وزارة الدفاع المصرية و الشركاء التجاريين الإصرار على معايير العمل وحقوق المدافعين في تنظيم صفوفهم دون التعرض للاضطهاد مع الحرص على عدم التواطؤ في قمعهم.

1 في ديسمبر/كانون الأول 2017 ، أصدر السيسي القانون رقم 213/2017 لبسط سيطرة الدولة أكثر على النقابات العمالية واستهداف تلك التي أنشئ منها بعد انتفاضة 2011. وهو قانون يناقض بشكل صريح المادة 767 من دستور عام 2014 التي تضمن حق العمال في تأسيس النقابات والاتحادات.

أ) النتائج الرئيسية

- اعتُقل المدافعون عن حقوق العمال في المصانع والمستشفيات وشركات النفط ومراكز النقل واستجوبوا واتهموا بارتكاب جرائم جنائية تتعلق بنشاطهم السلمي. وتشمل الاتهامات التحريض على الإضراب ، ووقف أو عرقلة الإنتاج ، والانتماء لجماعة محظورة يُعتقد بشدة أن المقصودة هنا هي جماعة الإخوان المسلمين.
- تم طرد المدافعين العاملين في مجال النقل العام وصناعة النسيج ومطاحن الحبوب ومصانع الأسمنت والتمريض بسبب عملهم السلمي المطالب بالحقوق. وتقوم السلطات وإدارات الشركات باستهداف المدافعين المعروفين بتوثيق الانتهاكات، وتثقيف زملاءهم حول قوانين العمل، وقيادة الإضرابات.
- في ظل نظام السيسي، أضحى العقاب الجماعي بالطرد أو الإيقاف الجماعي عن العمل أمرا شائعا ومتزايدا، مما ينال من التضامن بين المدافعين ومجتمعاتهم التي تخشى الوقوع في المزيد من الفقر بسبب دعمها التحركات التي يقودها المدافعون. بالنسبة لترسانة الإسكندرية ، بعد اعتصام مايو/أيار 2016، تم منع ما يزيد عن 2,000 عامل من الذهاب إلى وظائفهم في المصنع؛ ولايزال ما يقرب من 900 عامل خارج وظائفهم برغم مرور أكثر من عامين.
- أدى نفوذ الجيش المتزايد في الاقتصاد إلى تقويض حركات العمال وتهديد أمن المدافعين عن حقوق العمال. في عام 2014 ، كان رد الجيش على إضراب عمال النقل العام بالقاهرة هو توفير 500 حافلة مع سائقيها لكي تستمر عمليات نظام النقل.
- يتم استهداف أعداد متزايدة من المدافعين من خلال المقاضاة العسكرية. وكلما زادت سيطرة الجيش على المزيد من المصانع والمزارع والمستشفيات وقطاعات الخدمات التي توظف مدنيين، استمر وتصاعد التهديد بالمقاضاة العسكرية للمدافعين عن حقوق العمال.
- معظم المدافعين الذين تحدثت معهم فرونت لاين ديفندرز أفادوا بأن إمكانية إجراء المقابلات مع موظفي المصانع والمستشفيات والمدارس ومراكز النقل العام قد تقلصت كثيرا بسبب خطر الاعتقال والملاحقة العسكرية.
- يتم بث التمييز الجنسي وأنواع مختلفة من الاعتداءات الجنسية في اوساط حركات حقوق العمال وضدها من أجل الحد مما تقوم به المدافعات من عمل قوي. وقد أفادت المدافعات في قطاعات التمريض والتدريس والمنسوجات بأنهن أُخرِجن من أدوار قيادية في المنظمات التي ساهمن بأنفسهن في تأسيسها.
- تعمل المحاكمات العسكرية والمدنية على تفكيك حالة التضامن بين المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان. وتتلقى المدافعات ضغوطًا من زملائهن الذكور لوقف نشاطهن بسبب قيام الإدعاء العسكري والمدني بتهديد الذكور فقط بأحكام السجن.
- يتلقى آباء المدافعات مكالمات هاتفية تطلب منهم "ضبط" بناتهم.
- يفتقر معظم المدافعين عن حقوق العمال من الطبقة العاملة إلى التمثيل القانوني الكافي ، بسبب المعوقات الطبقية والاقتصادية. وقد تعرض محامون في القاهرة والإسكندرية والمحلة للتهديد بالاعتقال و الخطف والإخفاء من قبل ضباط مخابرات الدولة. ويزداد هذا الترهيب عندما يعملون على المحاكمات العمالية في المحاكم العسكرية أو محاكم أمن الدولة.
- تقوم الشركات بمعاقبة المدافعين عن طريق استعمال سياسة الإفقار كسلاح : التكتيكات تشمل نقلهم إلى مصانع بعيدة عن مدنهم الأصلية وتهديد المعتقلين بالاقالة من وظائفهم.
- حذفت أسماء مدافعين و مدافعات ترشحوا لإدارة النقابات العمالية من صناديق الاقتراع ، ولم يتمكن آخرون من الدخول في معترك الانتخابات إطلاقا بسبب العوائق الاقتصادية والفئوية للتسجيل

التوصيات الهامة

للحكومة المصرية:

- إسقاط جميع التهم الموجهة ضد المدافعين عن حقوق العمال والنقابات العمالية والعمال في جميع القطاعات الذين تم استهدافهم كنتيجة لنشاطهم السلمي وتنظيمهم وقيادتهم للنضال من أجل حقوق العمال ؛
- وقف استهداف النقابيين والمدافعين و المدافعات عن حقوق العمال في جميع الظروف ، حتى يتمكنوا من القيام بأنشطتهم المشروعة في مجال حقوق الإنسان دون خوف من انتقام ودون أي قيود بما في ذلك المضايقة القضائية ؛
- تهيئة بيئة مواتية لنقابات العمال الحرة والمستقلة بإلغاء القانون 213 لعام 2017، الذي يتناقض مع المادة 676 من دستور 2014 التي تضمن حق العمال في إنشاء النقابات والاتحادات ؛
- احترام حق العمال في الإضراب ، بمن فيهم عمال الشركات والمواقع التي تملكها أو تديرها وزارة الدفاع ، وضمان تنفيذ الالتزامات القانونية المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية ، ولا سيما 87 و 98، عن طريق إصلاح جميع الأحكام في قانون العقوبات وقانون العمل الذي يقيد الحق في الإضراب ؛
- تعديل القانون رقم 107 لعام 2013 لوضع حد للقيود التعسفية وغير الضرورية على الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والمظاهرات السلمية وإلغاء القانون رقم 10 لعام 1914 الذي يجرم ويفرض عقوبات قاسية على تجمعات من خمسة أشخاص أو أكثر إذا اعتبرت السلطات أن التجمع يمثل تهديدًا للسلم العام ؛

للحكومة الفرنسية:

- تعميم حماية المدافعين عن حقوق الإنسان -بمن فيهم المدافعين عن حقوق العمال- في مجالات التعاون الاقتصادي والأمني والعسكري الثنائي بين فرنسا ومصر ، مع اعتماد وتنفيذ مبادئ الاتحاد الأوروبي التوجيهية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان ؛
- بالتنسيق مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، وبالتشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان ، التأكد من تواجد موظفي السفارة الفرنسية لمراقبة محاكمات المدافعين عن حقوق الإنسان ، بما فيها المحاكمات التي تجرى في محاكم الجيش وأمن الدولة ، ولا سيما محاكمات مدافعي حقوق العمال والمرتبطة بمشاريع مع الشركات الفرنسية، وإصدار بيانات علنية تفيد ما إذا كانت المحاكمات تتوافق مع المعايير الدولية أو لا تتوافق ؛
- التحقق من التزام مجموعة "نافال قروب" بتعهداتها وفق قانون واجب اليقظة الفرنسي لتحديد ومنع انتهاكات حقوق الإنسان من جانب موظفيها وشركائها والمقاولين في الإسكندرية ؛
- إجراء مراجعة كاملة لكافة الشركات الفرنسية العاملة في مصر أو المستمرة في عقود مع الشركات المصرية، لضمان الامتثال للأحكام القانونية من فرنسا ومن الإتحاد الأوروبي الخاصة بالعمال وظروف العمل ؛

لمجموعة نافال البحرية:

- الإصرار على أن تتوقف شريكتها (وزارة الدفاع المصرية) عن استمرار المحاكمات العسكرية للعمال والمدافعين عن حقوق العمال المتهمين بسبب عملهم في الدفاع عن حقوق العمال في المشاريع التي يشرف عليها موظفو ومقاولو مجموعة نافال قروب البحرية في الإسكندرية؛
- التصريح علناً بإعادة تقييم العلاقة بين المجموعة البحرية و وزارة الدفاع المصرية فيما لو استمرت في المحاكمات العسكرية واستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان.
- إجراء تحقيق داخلي شامل وشفاف في الانتهاكات المرتكبة ضد العمال المصريين والمدافعين عنهم في المشاريع التي تعاقدت معها مجموعة نافال البحرية وشركائها في الإسكندرية ، مع التأكيد بعدم تواطوء موظفي أو مقاولي مجموعة نافال البحرية في مصر في انتهاكات حقوق الإنسان ، ونشر نتائج هذا التحقيق ؛

التوصيات الهامة

للإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء:

- ربط ميزانية الدعم المقدمة من الاتحاد الأوروبي وأشكال المساعدات الأخرى والحوار السياسي بشرط القضاء على المحاكمات العسكرية للمدنيين وبالتعذيب ؛
- تبني متطلبات الإجراءات الواجبة للمستثمرين في إطار حزمة التمويل المستدام القادمة للاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح والإبلاغ للمستثمرين عن تقييم العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة وتقييمات تأثير حقوق الإنسان ؛
- ضمان عدم تقديم دعم الإتحاد الاوروبي المالي للحكومة المصرية بموجب سياسة الجوار الأوروبية المنقحة (ENP) إلى الشركات العامة أو الخاصة التي تقمع العمال أو المدافعين عن حقوق العمال ، وذلك بإنشاء آلية رسمية لإعداد التقارير والمراجعة ؛
- التنفيذ الكامل لتوجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان ، بالتشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان ، بما في ذلك: مطالبة السلطات بالوصول إلى المدافعين عن حقوق العمال وزيارة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون المحاكمة العسكرية حاليًا، ورصد ومراقبة محاكماتهم واستنكار غياب الإجراءات القانونية الواجبة والاستخدام التعسفي لتشريع مكافحة الإرهاب والأمن لإسكات المدافعين، والدخول في حوار مع السلطات المصرية ومع مجموعة نافال للتوسط في حل متوافق تمامًا مع حقوق الإنسان ؛
- الإفصاح المنتظم عن البيانات العامة عن حالات المدافعين عن حقوق العمال ، مع التركيز على وجه الخصوص على قضايا المدافعات عن حقوق العمال والنساء من المجتمعات المهمشة.

المنهجية

أجرت فرونت لاين ديفندرز أكثر من عشرين مقابلة مع مدافعين و مدافعات عن حقوق الإنسان من القاهرة والإسكندرية والمحلة وأسوان ، وهي مواقع رئيسية للاحتجاجات العمالية وتنظيم النقابات. غالبية هؤلاء المدافعين الذين تمت مقابلتهم هم بأنفسهم عمال في مصانع النسيج ووسائل النقل العام والرعاية الصحية والبناء. كما تحدث الباحثون أيضا مع محامين وصحفيين وباحثين في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعديد من المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان الذين يوثقون ويقاومون المحاكمات العسكرية للمدنيين - والتي هي بذاتها قضية أساسية تتقاطع مع حقوق العمال. وقد تم تغيير العديد من الأسماء في التقرير لحمايتهم.

وتتقدم فرونت لاين ديفندرز بالشكر والامتنان للمدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان وأنصار الحركة النسائية في مصر لما قدموه من إرشاد وتعاون وآراء.

ملحوظة حول الجنس والعمل والمدافعات

لا بد من الإقرار أنه في اي وثائق حالية أو مستقبلية حول الإنتهاكات ضد المدافعين عن حقوق العمال في مصر - بما في ذلك هذا التقرير - أن التاريخ الموثق للحركة العمالية في مصر ،كمعظم التواريخ المكتوبة، قد فشل في كثير من الأحيان في تسمية وتوثيق الجهود والأعباء الكبيرة التي تحملتها المدافعات عن حقوق الإنسان والنقابيات وعاملات المصانع والامهات العاملات.

تعترف العديد من الكتب والأفلام والمقالات التي توثق تاريخ الحركة العمالية المصرية بالنسبة العالية لمشاركة النساء في الكثير من الإضرابات الرئيسية في التاريخ المصري (مثل إضراب أوائل القرن الثاني الميلادي في المحلة الكبرى) ، ولكن القليل جدا منها تتضمن شهادات فردية أو جماعية من المدافعات أو تفاصيل عن النساء الناشطات المسؤولات عن تنظيم تلك الحركات. ونادرا ما يذكر تاريخ الحركة العمالية المنشور أسماء النساء أو يقدم اقتباسات عنهن ، حيث أن معظم النشطاء المراد تحليل تأريخهم للأجيال هم رجال، وذلك لأنهم ذُكروا في تقارير ما بين عامي 1960 و 1990. فرونت لاين ديفندرز ممتنة للشهادات الحالية والتحليلات التاريخية التي قدمتها المدافعات اللاتي تمت مقابلتهن في هذا التقرير ، بالإضافة إلى الإطار السياقي الذي قدمته عدة ناشطات في الحركة النسوية في مجال حقوق المرأة ومساواتها بالرجل .

هذا التقرير يهدف جزئيا إلى إظهار الدور المركزي للمرأة في خلق و تنظيم والدفاع عنها في مصر ، وإلقاء الضوء على تفاصيل التهديدات التي تتحملها المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي تتحدين النظم الذكورية المتقاطعة ، والعسكرة والاستبداد والفقر.

أولا: اليد العاملة المصرية: المقاومة والقمع

في عام 1938 ، نظم النشطاء أول إضراب عمالي مسجل في غزل المحلة ، بعد ذلك في أكبر مصنع في الشرق الأوسط. احتج العمال بنجاح ضد تغيير في نظام النوبة قلل من أجورهم [2] . وبعد عقد من الزمان ، طالب إضراب شعبي آخر بعودة المدافعين عن حقوق العمال الذين طُردوا بسبب مطالبتهم بزيادة الرواتب إلى أعمالهم. فأرسل النظام البريطاني الاستعماري دبابات لقمع الاحتجاجات التي خرجت لدعم المدافعين، فقتل ثلاثة من المضربين. وبعد ستين سنة، شهدت المحلّة عشرات الآلاف من العمال وهم يتظاهرون -غالبا بسلمية ونجاح- ضد ظروف العمل الخطرة، والتدني المدقع في الرواتب، ومنع الفوائد التعليمية لأطفالهم، والخصخصة، وتدابير التقشف التي كانت مفروضة عليهم عبر صفقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتخفيف الديون من الدول الغربية والخليجية. وخلال هذه الفترة برمتّها ، حُكمت مصر من قبل حكومات استبدادية دون أي ضمانات لحرية التجمع أو تشكيل الجمعيات.

"كل نظام مصري جديد هو مبنيٌ على أساليب القمع التي سبقته. السيسي هو وحش بالنسبة للنشطاء العماليين لأنه يرى بأن السبب الرئيسي لسقوط مبارك هو نجاحات الحركة العمالية في عهده . بدأت إضراباتنا تنجح في أواخر العقد الأول من الألفية الثانية ، نجح واحد تلو الآخر بعد الآخر مما علَّمَ الناس قوة الاحتجاج. في غضون عشر سنوات سقط مبارك. بالطبع يعتقد السيسي بأن عدوه الأول هم العمال."

- مدافع عن حقوق العمال في القاهرة

Real estate tax collectors' strike, 2007. ***Photo: Hossam el-Hamalawy***

2 جويل بينين. عمال النيل: القومية والشيوعية والإسلام والطبقة العاملة المصرية ، 1882-1954. الصفحات 277 إلى 278.

الإتحاد العام لنقابات عمال مصر

منذ عهد جمال عبد الناصر، وكل نظام مصري بعده قام بانتهاك حق العمال في تشكيل نقابات مستقلة ، مستخدما الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الحكومي لقمع مطالب العمال. تأسس الإتحاد في عام 1957 تحت حكم ناصر باعتباره الاتحاد الرسمي للعمال. ولم يعترف قانون نقابات العمال لعام 1976 بأية نقابات خارج نطاق هذا الاتحاد الذي وضع دستوره وإجراءاته الانتخابية مباشرة من قبل وزارة القوى العاملة والهجرة.

طوال عقود ، دافع الاتحاد بنشاط عن قمع الحكومة لمجتمع العمال ووقف بشكل مباشر ضد أغلب أنشطة العمال. في عام 1967 ، عندما احتج العمال على تقشف الأجور بعد الحرب العربية الإسرائيلية ، دعم الاتحاد موقف الحكومة. في عام 1977 ، عندما زادت الإعانات التي فرضها صندوق النقد الدولي على أسعار المواد الغذائية بنسبة تصل إلى خمسين بالمائة ، لم يشارك الإتحاد في إحتجاجات العمال ولم يدعمها، ومع ذلك نجحت واضطرت الحكومة إلى التراجع عن زيادة الأسعار. في أوائل التسعينات ، وافقت مصر على تنفيذ إصلاحات الخصخصة في مقابل تخفيف الديون من الدول الغربية ودول الخليج ، ووقعت صفقات إضافية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وسنت قانونًا بدأ في خصخصة أكثر من 300 شركة عامة. فصوّت رئيس الاتحاد العام للنقابات لصالح القانون ، حيث ذهب إلى حد ادعاء أن العمال المصريين أيدوا برنامج الخصخصة - في معارضة صارخة لعشرات الآلاف الذين يحتجون ضده. في كتابه "العمال واللصوص: الحركات العمالية والانتفاضات الشعبية في تونس ومصر " ، ذكر المؤرخ الاجتماعي جويل بينين أنه على الرغم من معارضة الإتحاد من الناحية الفنية للخصخصة ، إلا أنه عارض جميع الإضرابات ما عدا إضرابين عماليين خلال عهد مبارك بأكمله حيث انتفض العمال خلال هذه الفترة آلاف المرات ضد الظروف الاقتصادية المؤلمة.[3]

من خلال الإتحاد، تدخلت الدولة مرارًا وتكرارًا في انتخابات اللجان النقابية والنقابات العمالية عن طريق استبعاد المرشحين المستقلين والأقوياء. ونادراً ما كان ممثلو الإتحاد في مختلف القطاعات العامة متوفرين أو معروفين للعمال ،كما انهم ا يقدمون تقارير دورية لأمن الدولة عن أي مدافعين يحاولون تنظيم حركات عمالية مستقلة.

شهادة: فاطمة

فاطمة، هي ممرضة ومدافعة عن حقوق الإنسان في القاهرة ، بدأت في توثيق ونشر الانتهاكات ضد العاملين في المستشفيات في عام 2010. عندما بدأت بكتابة مقالات عن حقوق العمال وتوزيعها على زملائها، قامت الممرضات المنتسبات للاتحاد العام للنقابات بالإبلاغ عنها لدى جهاز أمن الدولة. فجاء عناصر الأمن إلى المستشفى أثناء دوامها لتخويفها وزملائها.

"حتى الممرضات اللواتي أبلغن عني لديهن نفس المشكلة المتعلقة بالرواتب وساعات العمل وحقوقهن منتهكة مثل غيرهن. إنهن خائفات من الحكومة ولم يتم إخبارهن بحقوقهن أو القوانين أو حتى ما يستحقنه من الإتحاد. هذا نموذج واحد من الطريقة التي تعمل بها النقابة مع الحكومة لقمعنا. يفترض أن تكون هناك ممثلة للنقابة [من جانب الإتحاد الوطني للممرضات المنتسبات للإتحاد العام] في كل مستشفى ، لكننا نادراً ما نعرف من هم. إنهم لا يعرفون رواتبنا ولا القوانين ذات الصلة ، ولم يدافعوا عنا أبداً".
- فاطمة ، مدافعة عن حقوق الإنسان وممرضة من القاهرة

3 جول بينين. "العمال واللصوص: حركات العمال والانتفاضات الشعبية في تونس ومصر".

منذ تأسيسه ، يعمل الإتحاد العام لنقابات عمال مصر بنشاط لتشويه سمعة المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان والمدافعينو المدافعات عن حقوق العمال الذين يعملون خارج إطارها التقييدي.تقوم عصابات الدولة في العديد من الصناعات بالتواجد بصورة روتينية في طوابق المتاجر والمستشفيات والمدارس لنشر الشائعات حول دوافع أو نقائص النقابات المستقلة والمدافعين عن حقوق الإنسان ، فيما تقوم وسائل الإعلام الحكومية وبشكل متزايد بتصوير المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان كتهديد للأمن القومي أو كـ "إسلاميين".

كما يرتبط الأتحاد ارتباطًا وثيقًا بالوزارات الحكومية مثل وزارتي القوى العاملة و التربية والتعليم. مثال على ذلك، يفيد المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعملون من أجل حقوق المعلمين بأنه كلما يصل وزارة التربية والتعليم طلبا لنقابة مستقلة تقوم فورا بتحويله إلى النقابة الرسمية المتوافقة مع الإتحاد العام.

"بعد عودة طلباتنا من الوزارة، ترد نقابة المعلمين -التي تسيطر عليها الدولة- بعبارات غامضة مفادها أنها تعتزم طرح مطالب أكبر من طلباتنا. إنهم يريدون أن يعطوا انطباعا بأن الإتحاد الحكومي يمكنه أن يدافع عن المعلمين بشكل أفضل من الناشطين العماليين المستقلين. ولكن منذ عقود ونحن لم نحصل على شيء من النقابة الحكومية المنتسبة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر".

مدافعة عن حقوق الإنسان ومدرسة في القاهرة

"يقوم الإتحاد العام لنقابات عمال مصر بإرسال الناس إلى مواقع العمل لإخبار العمال بأننا غير مؤهلين لتمثيلهم وأننا مدفوعون من قبل الأحزاب السياسية للعمل ضدهم. بالطبع ، في واقع الأمر ، لم يعمل الإتحاد من أجل العمال قط. إنني أعمل منذ أكثر من عقدين من الزمن على تنظيم العمل دون أن يدعم الإتحاد العام لنقابات عمال مصر -ولو مرة واحدة- اي من إضراباتنا".

مدافع عن حقوق الإنسان وعامل مصنع في المحلة

سنوات مبارك

خلال حكم حسني مبارك الذي استمر ثلاثين عاماً ، كان المدافعون عن حقوق الإنسان والقادة العماليون والعمال الذين "حرضوا" على الإضرابات والاحتجاجات يُعاقبون في كثير من الأحيان بنقلهم إلى مصانع في محافظات أخرى ، على بُعد ساعات من منازلهم وعائلاتهم. وغالباً ما كان العامل يتكبد تكلفة النقل من وإلى المصنع ، لإفقار الأسرة عقابًا لنشاط عائلها. ولم تكن عمليات الطرد الجماعي من العمل والاعتقالات بهذا الشيوع ونادرا ما كانت دائمة كما هي الآن في ظل نظام السيسي.

شهدت أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين موجة من الاحتجاجات إذ خرج عمال مصريون في ما يقرب من 4,000 تظاهرة و إضراب و فعالية في المصانع. أدت مجموعة من العوامل إلى تزايد النشاط العمالي ، ومنها الخصخصة والفساد وأسعار النفط والغذاء وانخفاض المرتبات الأساسية وتخفيض الأجور الصافية والتضخم وتقليص القطاع الصناعي. في عام 2008 ، اندلعت أعمال شغب كبرى في كل مناطق المحلة الكبرى ، التي فيها شركة مصر للغزل والنسيج ، حيث خرج العمال وأسرهم في الشارع مع تابوت وقاموا بحرق صور الديكتاتور - وهي المرة الأولى التي يتم فيها التقاط فيديو لحرق صورة لمبارك في التاريخ المصري. وما ساهم في تأجيج الحركة أكثر هو نجاح الناشط في مجال حقوق العمال وعامل مصنع الحبوب في جنوب القاهرة ، ناجي رشاد ، وبتمثيل المحامي خالد علي ، في مقاضاة الحكومة لقرارها بعدم رفع الحد الأدنى للأجور. في عام 2010 ، فاز رشاد ؛ وأمرت محكمة إدارية رئيس الوزراء ورئيسه والمجلس الوطني للأجور بتعديل الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع التكاليف المعيشية آنذاك.

اجتاحت الإضرابات والاحتجاجات مجموعة واسعة من قطاعات العمل في مصر في الفترة التي سبقت ثورة 2011. وأفاد عدد من القادة العماليين بأن النظام كثيرا ما حاول "ضمّهم" للحزب الحاكم بعد أن فشل الترهيب والتهديد في إسكاتهم.

"كان عناصر الأمن يأتون باستمرار إلى مكان عملي أثناء غيابي لتحذير زملائي للابتعاد عني. اتصل الضباط بأبي وأخبروه أن "يضبّط" ابنته. وعندما لم تنجح أي من محاولاتهم - وفي الوقت ذاته كان عمال المدن الأخرى يسعون للحصول على دعمي للبدء بحركات الإحتجاج والإضراب - حاول الأمن دعوتي للانضمام إلى حزب مبارك الوطني الرسمي في عام *2010*. سألتهم ما إذا كان سيسمح لي بانتقاد سياسات الحزب الوطني الديمقراطي والاتحاد، فقالوا: لا طبعا، فرفضت وسط استغراب شديد من الجميع. عدد قليل من زملائي دعيوا للانضمام للحزب، ولكنني فضّلت أن أكون قادرًة على التعبير عن رأيي".

- مدافعة عن حقوق الإنسان في القاهرة

ما بعد الثورة

بعد سقوط مبارك في عام 2011 ، لم تقدم الحكومة الجديدة أي تنازلات تتعلق بالقوانين والمؤسسات وحرية تكوين الجمعيات والحد الأدنى للأجور والحق في الإضراب. حاولت الحكومة المؤقتة إظهار النقابات المستقلة المنظمة حديثًا والمدافعين عن حقوق العمال الأقوياء على أنهم غير قادرين على تمثيل العمال المصريين بشكل صحيح. على العكس من ذلك ، صرح المدافع الشهير عن حقوق العمال كمال عباس أن ما يقرب من ثلاثين نقابة مستقلة جديدة ظهرت في العام الأول بعد سقوط مبارك ، حيث نجح العديد منهم في كسب حقوق العمال، قائلا: "لقد تمكن بعضها بالفعل من الحصول على امتيازات تتعلق بالأجور وذلك عبر تحركات عمال المصانع والمفاوضات المباشرة مع المسؤولين الحكوميين، فيما كان الهم الأول للنقابة التي تسيطر عليها الحكومة هو إفشال النقابات الجديدة المنافسة لها". وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة قانونا يجرّم الإضرابات في أي فترة حالية أو مستقبلية يفرضها قانون الطوارئ. كما حافظ القانون على الإطار القانوني الذي يحظر بشدة الإضرابات ما لم يمنح الإتحاد العام الإذن بها. وظلت هذه الموافقة غير محتملة كما كانت ، وظل الاتحاد العام يعمل كأحد فروع للدولة.

وقعت عدة اعتداءات مباشرة على الحركة العمالية في ظل حكم المجلس العسكري في عام 2011:

- في أبريل / نيسان ، اعتدت الإدارة على عاملات شركة ميغا-النسيجية المملوكة لتركيا في مدينة السادات (التي يعمل فيها عشرات الآلاف) أثناء قيامهن بالاحتجاج على الأجور الشهرية المتدنية للغاية إلى أقل من ثلثي الحد الأدنى للأجور (450 جنيهاً مصرياً ، أي 75 دولار أمريكي) وعدم وجود عقود طويلة الأمد ؛
- في يونيو / حزيران ، أطلق الجيش الذخيرة الحية في الهواء أثناء قمع إضراب بعد رفض هيئة قناة السويس تنفيذ التعهد برفع الأجور بنسبة 40 في المائة ؛
- كذلك في يونيو / حزيران ، أُلقي القبض على اثنين من أعضاء نقابة المعلمين المستقلة ، وهما المدافعة عن حقوق الإنسان همالة قرني وعاطف الجزار ، أثناء مظاهرة تطالب بالوظائف الدائمة ، وحُكم عليهما بالسجن لمدة عام واحد الى ان أسقطت عنهما التهم لاحقا

في فترة الاثني عشر شهرًا للرئيس السابق محمد مرسي ، أفاد المدافعون أن التنظيم النقابي امتد بشكل كبير على الرغم من رغبة الحكومة الجديدة المتواصلة في الحفاظ على السيطرة على الاتحاد الرسمي. توقفت الحكومة عن تمرير القانون المتعلق بالحريات النقابية ، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2012 ، أصدر مرسي مرسومًا رئاسيًا بتعديل قانون نقابات العمال لعام 1976. وسمح المرسوم للحكومة بإزالة جميع أعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد الذين تعدوا الستين من العمر واستبدالهم بمرشحين منحازين لحكومة الإخوان المسلمين اختارتهم وزارة القوى العاملة. وعلى الرغم من الجهود الواضحة التي بذلتها حكومة مرسي للإستمرار في السيطرة على الاتحاد ، إلا ان ما يقرب من 2,000 تظاهرة عمالية خرجت في عام 2012 -أي أكثر من ثلاثة أضعاف رقم ما قبل عام 2011 ، حيث بلغ 614 تظاهرة في عام 2007 و 609 في 2008"[5] .

وثّق تقرير صادر عن المدافعين في المركز المصري للحقوق الإقتصادية والإجتماعية 1,972 نشاطا عماليا آخر في الأشهر الستة الأولى من عام 2013 - ليصل العدد الإجمالي لمظاهرات العمال في ظل مرسي إلى ما يقرب من 4,000[6]. بحلول نهاية حكم مرسي ، كانت هناك ثلاثة اتحادات نقابية مستقلة رئيسية في مصر: الاتحاد المصري لنقابات العمال المستقلة (EFITU) ، ومؤتمر الإسكندرية الدائم للعمال ، ومؤتمر العمل الديمقراطي المصري (EDLC) ؛ هذا علاوة على منظمات حقوق الإنسان التي يقودها المجتمع المدني الرئيسي ، ومنها المركز المصري للحقوق الإقتصادية والإجتماعية (ECESR) ومركز نقابات العمال والخدمات العمالية (CTUWS) ، التي دعمت باستمرار الحركة بالوثائق والمساعدة القانونية والمناصرة وأماكن الاجتماعات.

Real estate tax collectors' strike, 2007.
Photo: Hossam el-Hamalawy

4 آلام العمال في مصر: بالنسبة للعمال فقد بدأت الثورة للتو. آري بول. 2011.
https://www.dissentmagazine.org/article/egypts-labour-pains-for-workers-the-revolution-has-just-begun

5 جويل بينين. "العمال واللصوص: حركات العمال والانتفاضات الشعبية في تونس ومصر".

6 تقرير الإحتجاجات السنوي لعام 2014 - المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (ECESR)

ثانيا: العسكرة والفقر في ظل حكم السيسي

اشتهر حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي بحملة غير مسبوقة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ، وتزايد السلطوية بقيادة عسكرية ، والقمع العنيف لحرية التجمع وتكوين الجمعيات ، بما في ذلك المظاهرات العمالية ، واعتصامات المصانع ، والتجمعات النقابية ، وتنظيم المدافعين لورش العمل حول حقوق العمال. ودأبت السلطات بانتظام على إخفاء النشطاء ، واعتقال وتعذيب المدافعين بوسائل منها الصدمات الكهربائية ، والضرب ، والاغتصاب ، وقطع أجزاء الجسم. ومُنحت قوات الأمن حرية اعتقال أو إخفاء قادة النقابات العمالية متى وكيفما شاءوا بتهم "الجرائم" والتي من بينها تهمة التنظيم للإضراب ، وتوثيق الانتهاكات المرتكبة ضد العمال ، والوقوف في تضامن سلمي مع الزملاء المحتجزين أو المطرودين أو المصابين. وقد تمتعت قوات الأمن بالإفلات شبه المطلق من العقاب لهذه الانتهاكات.

أعادت الحكومة فرض حالة الطوارئ في أبريل/نيسان 2017 وتم تمديدها عدة مرات ، كان آخرها في أكتوبر/تشرين الأول 2018 ، واعتقل بعدها مئات الأشخاص على قوائم الإرهاب. وتمت مصادرة أصول آخرين لارتباطات إرهابية مزعومة دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وأدى الخطاب الحكومي المخادع حول الوحدة الوطنية والأمن الاقتصادي إلى قيام وسائل الإعلام بوصف التحركات العمالية بـ "الخيانة".

ما بعد الثورة

في عام 2014 ، وافقت حكومة السيسي على تمديد لمدة خمس سنوات لقانون عام 2014 الذي مهد الطريق لمحاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية. ويذكر المدافعون أنه منذ وصوله إلى السلطة ، أحال أكثر من 15,000 مدنيا ، من بينهم مدافعون وصحفيون ومصورون وأطفال ، على محاكمات عسكرية. قبل الانتخابات الرئاسية عام 2018 ، على الرغم من عمليات الترويع والتهديد والإعتقال للمعارضين ، بدأ النظام حملة قوية ضد الصحفيين والناشطين ممن يُعتبرون منتقدين للحكومة. وزادت حالات الإعتقال والاختفاء. وتم استهداف المدافعين و المدافعات الذين يعملون على مختلف القضايا ، ومن كان يُنظر إليهم على أنهم ينتقدون قدرة الحكومة على إدارة دولة حديثة مجدية اقتصادياً كانوا أكثر عرضة للخطر. مثالا على ذلك، في أوائل شهر مارس/آذار اعتقل صحفي تحدث عن سكة حديد بائدة في صحيفة محلية بمدينة الإسكندرية .

عكست زيادة عسكرة النظام القضائي المصري والمجال السياسي تصاعدًا جذريًا في سيطرة الجيش المصري على العقارات والصناعات التحويلية والزراعة وقطاع النقل. على الرغم من ان الجيش يمتلك قوة اقتصادية كبيرة في مصر منذ سبعينيات القرن العشرين ، إلا أن حجم أصوله توسع كثيرا في ظل السيسي. ومنذ عام 2015 ، صدر قانون جديد يسمح للجيش بإنشاء شركات برأس مال أجنبي أو محلي[7] . ومنذ ذلك الحين ، أعلن الجيش عن سلسلة من المشاريع بعضها بتمويل ذاتي وبعضها الآخر عبر الحصول على عقد حكومي. ومن بينها بناء منتجعات جديدة وإنتاج الأسمنت وإنشاء أحواض سمكية وتوزيع إمدادات المستشفيات وتصنيع عدادات المياه. في عام 2016، أصدر السيسي مرسومًا لهيئة مشاريع أراضي القوات المسلحة البرية لبناء مدينتين جديدتين على أكثر من 15,000 فدان من الأراضي التي يسيطر عليها الجيش ، إضافة إلى قائمة طويلة من المشاريع الضخمة التي تديرها القوات العسكرية -بما في ذلك توسيع قناة السويس.

أدى التسلط المتزايد للجيش على الاقتصاد إلى تقويض حركات العمال وأمن المدافعين عن حقوق العمال. في عام *2014* ، رد الجيش على إضراب عمال النقل العام بالقاهرة بتوفير *500* حافلة مع سواقها بهدف الحفاظ على استمرارية تشغيل نظام النقل وإفشال الإضراب. في الوقت نفسه ، يتم استهداف أعداد متزايدة من المدافعين بالمقاضاة العسكرية لمن ينظم التحركات العمالية في القطاعات والفضاءات العسكرية. وبما أن الجيش يكسب المزيد والمزيد من المصانع والمزارع والمستشفيات وقطاع الخدمات المدارة من قبل مدنيين ، فإن التهديد بالمقاضاة العسكرية للمدافعين عن حقوق العمال سيستمر في التصاعد.

7 عودة جماعات المصالح العسكرية المصرية. 21 ديسمبر/كانون الأول 2015. http://carnegie-mec.org/diwan/62337?lang=en

الفَقرُ والعَمل

لم يتعافى الاقتصاد المصرى بعد من الهبوط الحاد فى السياحة والاستثمار الأجنبى بعد سنوات من عدم الاستقرار السياسى والقمع العنيف للمعارضة السلمية. بعد أن قضى نظام السيسي على الفضاء العام للمعارضة ، شرع في حملة من تدابير التقشف جعل من خلالها الطبقة العاملة تكافح من أجل تأمين المواد الغذائية الأساسية. انخفضت قيمة الجنيه المصري بنسبة الثلثين في أقل من عام ، مما يساعد على فهم أسباب استمرار الاحتجاجات العمالية حتى أوائل عام 2017 حتى في وقت تجميد باقي مؤسسات المجتمع المدني المصري نشاطهم من أجل البقاء. قبل نصف قرن ، عُرف عن مصر عبد الناصر إقامتها علاقة مع الطبقة العاملة على أساس المقايضة؛ الامتيازات الاقتصادية والاستقرار في مقابل القيود على الحقوق والحريات السياسية. حظرت الحكومة جميع أنواع الاعتصامات والمظاهرات والإضرابات تقريباً ، ولكنها حسّنت من الأمن الوظيفي والأجور ووفرت فوائد اجتماعية واقتصادية أخرى. تم حظر الإضرابات ، لكن الناس نادرا ما كانوا يقفون في صفوف الخبز. في تعامله مع حركة حقوق العمال وقيادة المدافعين عنها، يبدو أن نظام السيسي يريد العودة لعرض نصف ما تم المقايضة عليه مع العمال؛ بإلغاء النقابات المهنية المستقلة لصالح الإتحاد العام ووضع معوقات ضخمة على الإضرابات، من دون خسارة نصفه؛ للحد من دعم الحكومة للطبقة العاملة وتحرير الاقتصاد على حساب العمال. بالنسبة للمدافعين عن حقوق العمال ، يعني هذا أن نشاطهم وضعه حرج جدا ولكنهم يواجهون مقاومة شديدة ومطردة.

من وجهة نظر سياسية بحتة ، فإن حركة حقوق العمال ليست سوى واحدة من قطاعات المجتمع المدني العديدة التي تم قمعها بعنف من قبل التسلط العسكري المتصاعد في مصر. أقل علامة على كون الشخص معارضا يمكن أن تؤدي به سريعا إلى المحاكمة في المحاكم العسكرية أو في محكمة أمن الدولة. ولكن عندما يُنظر للأمر في ضوء السياسات الاقتصادية للدولة ، يكون من الواضح أن نظام السيسي مهتم بالهجوم على المدافعين المستقلين عن حقوق العمال لأنهم يشكلون تحديا مباشرا للمسارات السياسية والمالية التي تتبعها الحكومة ، فيما يحتلون فضاءا فعليا واقتصاديا حرجا في دولة متعثرة

Women workers chant against the head of their company during a 2014 strike.
Photo: Mai Shaheen

ثالثا: تشريعات مقيّدة

تتضمن القوانين المصرية قيودًا صارمة جدًا على الأنشطة السلمية للمدافعين عن حقوق العمال والنقابات العمالية. فقد وسع نظام السيسي من قوانين التجريم الخاصة بتوثيق حقوق العمال وبالتنظيم والتضامن والأنشطة.

أ- محاكم عسكرية

بموجب المادة 204 من دستور عام 2014 ، يمكن محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية إذا ارتكبوا جرائم ضد الأفراد العسكريين أو المعدات أو المصانع أو الأموال أو الأسرار أو المستندات. وحيث أن مشاركة الجيش في قطاعي الأعمال والخدمات قد زاد فقد زاد معه نطاق سلطة المحاكم العسكرية على المدنيين. علاوة على ذلك ، أصدر السيسي في أكتوبر/تشرين الأول 2014 مرسومًا بقانون رقم. 136 لعام 2014 لتأمين وحماية المرافق العامة والحيوية التي وضعت الجرائم المرتكبة في الممتلكات العامة تحت الولاية القضائية للمحاكم العسكرية لمدة عامين[8]. في أغسطس/آب 2016 ، القانون رقم 65 من 2016 مَدَّد تطبيق هذا القانون لمدة خمس سنوات.

ب- قانون النقابات لعام 2017

من عام 1976 إلى ديسمبر/كانون الأول 2017 ، حرم القانون رقم 35 من 1976 العمال من الحق في تشكيل نقابات عمالية مستقلة ، ولم يسمح إلا للإتحاد العام لنقابات عمال مصرالتي يهيمن عليها قادة موالون للحكومة لتمثيل العمال. في مارس/آذار 2011 ، أصدر وزير القوى العاملة أحمد البوري أمراً تنفيذياً مؤقتاً ينص على إنشاء نقابات مستقلة ، واقترح مشروع قانون جديد يمنح العمال الحق في التنظيم. تم تجاهل مشروع القانون هذا من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة. في ديسمبر 2017 ، أصدر السيسي القانون رقم 213 لعام 2017 لتوسيع سيطرة الدولة على النقابات العمالية واستهداف تلك التي أنشئت بعد انتفاضة 2011. ويتناقض القانون بشكل مباشر مع المادة 767 من دستور 2014 التي تضمن حق العمال في تأسيس نقاباتهم واتحاداتهم.

بموجب القانون الجديد:

لا يمكن تأسيس النقابات على أساس حزبي أو ديني أو طائفي أو سياسي ، ويعاقب على أي انتهاك لهذا الحكم بالسجن لمدة تصل إلى 15 سنة (المادة 5). تقيد هذه المادة النقابات وأعضاءها وقادتها في التعبير عن وجهات النظر بشأن التطورات السياسية أو المشاركة في الدعوة لحقوق الإنسان. ويقول المدافعون عن حقوق الإنسان أنه يمكن تفسير "السياسة" لتشمل أي اتحاد غير متوافق مع الحكومة.

تحظر عتبة العضوية إنشاء نقابات ، وتستبعد المنظمات القائمة التي فيها أقل من 150 عضواً (المادة 11). يستثني هذا الشرط الملايين من العمال في شركات القطاع الخاص الصغيرة في جميع أنحاء مصر الذين لا يستطيعون تلبية هذا الحد.

يُسمح في كل شركة بنقابة عمالية واحدة فقط؛ وبالتالي لا يُسمح لأي شخص يعمل في شركة يوجد فيها الإتحاد العام لنقابات عمال مصر بتشكيل نقابة غير منحازة. بالنسبة لإنشاء نقابة عمالية عامة ، يجب أن تضم ما لا يقل عن 15 لجنة نقابية فيها ما لا يقل عن 20,000 عامل، ولإنشاء اتحادات نقابية وطنية يتطلب على الأقل عضوية 10 نقابات عامة لا يقل عدد أفرادها عن 2,000 عضو (المادة 12).

وذلك بموجب القانون الذي يتطلب من جميع النقابات العمالية في مصر أن تسجل مرة أخرى وفق معايير جديدة. ويحافظ القانون على الشخصية القانونية للنقابات المؤيدة للحكومة التي أنشئت بموجب القانون رقم 35 لعام 1976.

يتمتع وزير القوى العاملة بسلطة تشكيل اللجان المكلفة بالإشراف على الانتخابات ، مع إمكانية إجراء انتخابات وحملات عادلة ومنفتحة (المادة 34).

يحظر جميع أشكال التمويل من المؤسسات الأجنبية داخل مصر أو خارجها.

المؤسسون والمتورطون في "إنشاء" النقابات العمالية التي تتعارض مع هذه الضوابط يمكن أن يُحكَموا بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات مع غرامة مالية تتراوح ما بين 5,000 إلى 20,000 جنيه مصري ، أي ما بين 250 إلى 10,000 يورو. (المادة 54).

ج- التجمعات العامة

في نوفمبر 2013 ، أصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور القانون رقم 107 لعام 2013 بشأن الحق في المشاركة في الاجتماعات العامة والمواكب والمظاهرات السلمية ، يشترط على منظمي أي تجمعات بأكثر من 10 أشخاص إخطار وزارة الداخلية قبل ثلاثة أيام. يمنح القانون قوات الأمن سلطة حظر الاحتجاجات أو الاجتماعات إذا كانت لديها معلومات أو أدلة على تهديدها للسلم والأمن. كما يسمح للأمن باستخدام القوة لتفريق المظاهرات أو الاجتماعات إذا ارتكب أي فعل إجرامي من قبل أي من المشاركين. القانون رقم 10 لعام 1914 يجرم أيضا ويفرض عقوبات قاسية على تجمعات من خمسة أشخاص أو أكثر إذا اعتبرت السلطات أن التجمع هو تهديد للسلم العام.

8 تنص المادة 1 من المرسوم بقانون 136/2014 على أن تقوم القوات المسلحة بمساعدة الشرطة في حماية المرافق والممتلكات العامة ، بما في ذلك محطات وشبكات أبراج الكهرباء وخطوط الغاز وحقول النفط والسكك الحديدية وشبكات الطرق والجسور والمرافق الأخرى. وتضع المادة 2 الجرائم المرتكبة ضد هذه المواقع من "اختصاص القضاء العسكري" ، حيث تسمح "للمدعي العام بإحالة القضايا المتعلقة بهذه الجرائم إلى المدعي العسكري المختص".

د- حق الإضراب

إن غياب النقابات المهنية المستقلة يقوض حق العمال في الإضراب المنصوص عليه في المادة 192 من قانون العمل رقم 12 لعام 2003 ، والذي ينص على الحق في إضراب سلمي للعمال طالما تم الإعلان عنه والموافقة عليه داخل تنظيماتهم النقابية. تحظر المادة 194 من القانون نفسه الإضراب في بعض القطاعات الاستراتيجية التي يحددها رئيس الوزراء. وتنص المادة 124 من قانون العقوبات المصري على فرض عقوبات بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة على موظفي الخدمة المدنية الذين يمتنعون عمداً عن أداء واجباتهم في العمل كشكل من أشكال الإضراب.

ه- منع دعاوى الحق العام

المرسوم بقانون رقم 32 لعام 2014 ، والذي مُرر أساسا في ظل الرئيس المؤقت عدلي منصور ، حظر تحديات الطرف الثالث للعقود الموقعة بين الحكومة والمستثمرين. جاء هذا القانون بمثابة رد على 11 قضية ناجحة رفعها مدافعون عن حقوق الإنسان ، من بينهم محامون من المركز المصري للحقوق الإقتصادية والإجتماعية ، تحدت اتفاقيات الخصخصة الفاسدة التي تمت خلال عهد مبارك. المدافعون عن حقوق الإنسان يطعنون في القانون في المحكمة الدستورية.

و- حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية

في أبريل/نيسان 2017، أعلن السيسي حالة طوارئ لمدة ثلاثة أشهر -عقب هجومين إرهابيين على كنائس قبطية في مدينتي طنطا والإسكندرية- تم تجديدها عدة مرات ، آخرها في أكتوبر/تشرين الأول 2018 لمدة ثلاثة أشهر. تحت قانون الطوارئ رقم 162 لعام 1958 ، قوات الأمن لديها صلاحيات واسعة لاعتقال الأفراد ، وتفتيش الأماكن الخاصة دون أمر قضائي وتعطيل الاجتماعات العامة أو التجمعات. يمكن محاكمة المدنيين الذين يرتكبون أي جرائم أمام محاكم الطوارئ التابعة لأمن الدولة. لا يمكن الطعن في الأحكام التي تصدرها هذه المحاكم ، ولا يتم تأكيدها إلا للتنفيذ بموافقة الرئيس.

ز- قمع المنظمات غير الحكومية و فرض القيود على التمويل الأجنبي

كما تم تقييد أنشطة المدافعين عن حقوق العمال وتجريمها بسبب موقف الدولة العدواني وسياساتها تجاه المنظمات غير الحكومية ، ولا سيما قطاع حقوق الإنسان. وشُنَّت حملة شعواء على المنظمات غير الحكومية المصرية لحقوق الإنسان منذ عام 2014. وكجزء من القضية رقم 173 (2011) ، المعروفة أيضًا باسم قضية "التمويل الأجنبي" ، واجهت 37 منظمة حقوقية مصرية ، من بينها جماعات حقوق العمال مثل مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، اتهامات مع بعض قادة وموظفي منظمات حقوق الإنسان المتهمين "باستلام تمويل أجنبي غير قانوني" و "العمل دون إذن قانوني". وضمن هذه القضية ، خضع العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان لحظر السفر أو تجميد الأصول الشخصية والتنظيمية. أساس القضية هو قانون المنظمات غير الحكومية رقم 84 لسنة 2002 الذي نظم إنشاء وتشغيل المنظمات غير الحكومية والتي تم استبدالها في مايو/أيار 2017 بقانون مقيد آخر هو القانون رقم 70 لعام 2017. لقد وفر كلا القانونين للدولة وسائل ممارسة الرقابة السياسية والأمنية على عمل المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك تقييد الوصول إلى التمويل الأجنبي والقدرة على الانضمام إلى الجمعيات الدولية. كما أعطى السلطة القدرة على حل المنظمات.

Thousands of workers at Egypt's biggest textile company strike for minimum wage, payment of delayed bonuses, and a change in company leadership, Mahalla, February 2014.
Photo: Mai Shaheen

فاطمة رمضان - نقابية ومدافعة عن حقوق الإنسان

"في السابق رأينا نتائج صغيرة من الإضرابات والاحتجاجات ، أما الآن فلا نرى أي شيء. إن رسالة الحكومة الآن هي أن الإضراب لن يجلب لك الحقوق،وإنما يسبب لك الطرد والمحاكمة العسكرية".

- فاطمة رمضان - نقابية ومدافعة عن حقوق الإنسان

فاطمة رمضان، هي واحدة من أبرز النساء في التاريخ النضالي العمالي الحديث في مصر، وعضو سابق في مجلس إدارة الاتحاد المصري لنقابات العمال المستقلة. علقت عضويتها في يونيو/حزيران 2014 عندما تضاءلت استقلالية النقابة في السنوات الأولى من حكم السيسي. على الرغم من عقود من النشاط العمالي والدور البارز في العديد من الحركات العمالية المستقلة ، إلا أنها أشارت بأنها قللت -بشكل كبير- من عملها في مجال حقوق الإنسان منذ عام 2014 بسبب التهديد بالاعتقال والملاحقة العسكرية.

"كل من يطالب بحقوقه يتم اعتقاله وإحالته للمحاكم العسكرية أو محاكم أمن الدولة - انظروا إلى أسوان والإسكندرية والسويس. الاعتقالات المتعلقة بالعمل عشوائية وغير منطقية. ألقي القبض على رجل يبلغ من العمر 66 عامًا الأسبوع الماضي لتحدثه علانية عن تاريخ الحركة العمالية. لا يمكننا اكتشاف نمط أو إنشاء خطة أو استبعاد أنشطة معينة أو اختيار الآخرين. الاستراتيجيات غير مجدية في ظل نظام غير منطقي. أرسلت السلطات ببساطة رسالة مفادها أنه يمكن القبض على أي شخص في أي وقت. الاعتقالات الجماعية والمحاكمات العسكرية شائعة لدرجة أن كل شخص معرض لخطر فعلي. خاصة بعد المرسوم رقم 136 ، فإن كل مساحة في مصر تقريبًا عبارة عن "منطقة عسكرية" ، مما يعني أن التنظيم فيها يعني دخولك محاكم عسكرية. إن زملائي خاملون وخائفون.

"لا يعرف جميع العمال بالضرورة تفاصيل مراسيم السيسي الرئاسية ، لكن وسائل الإعلام دأبت على تشويه الاحتجاجات منذ عام 2013. وبالتالي الناس خائفون من أن يتهموا بأنهم إسلاميين أو انهم تهديد للأمن القومي ، لأن ذلك يعني الطريق المباشر إلى محاكمة عسكرية"..."

Thousands of workers at Egypt's biggest textile company strike for minimum wage, payment of delayed bonuses, and a change in company leadership, Mahalla, February 2014.
Photo: Mai Shaheen

رابعا: دراسة حالة: مجموعة "نافال قروب" البحرية الفرنسية، والمحاكمات العسكرية لعمال شركة ترسانة الإسكندرية لبناء وإصلاح السفن

"لا يمكن محاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية، إلا في الجرائم التي تمثل اعتداءً مباشراً على المنشآت العسكرية أو الثكنات العسكرية أو أي شيء يقع تحت سلطتهم ؛ مناطق عسكرية أو حدودية محددة ؛ معدات أو مركبات أو أسلحه أو ذخائر أو وثائق أو أسرار عسكرية أو صناديق عامة أو مصانع عسكرية"

- المادة *204* من الدستور المصري لعام *2014*

"الجيش يملك المصنع، ويتم التعامل مع العمال المدنيين فيه كجنود. أقاموا اعتصاماً سلمياً لمدة يومين وهم الآن في محاكم عسكرية".

- محمد أحمد - مدافع عن حقوق الإنسان ومحامي في الإسكندرية

شركة "نافال قروب" التي تملك فرنسا أغلب أسهمها دخلت في صفقة أسلحة تبلغ قيمتها أكثر من مليار يورو مع مصنع في الإسكندرية يملكه ويديره الجيش المصري. في مايو/أيار 2016 ، أضرب عمال المصنع وتتم حاليا محاكمة 26 من العمال المدنيين وقادة الإضراب من المصنع في محكمة عسكرية. وكان هناك موظفون إداريون من الشركة الفرنسية في أحواض الإسكندرية متواجدون خلال الإضراب والإغلاق وعمليات إطلاق النار الجماعية والمحاكمات العسكرية المستمرة للمدافعين عن حقوق الإنسان والعمال.

أ- شركة ترسانة الإسكندرية لبناء وإصلاح السفن

في مايو / أيار 2016 ، نظم مئات العمال في ترسانة الإسكندرية تجمعاً مفتوحاً احتجاجا على تخفيض الأجور ، والتي قالوا بانها انخفضت إلى ما دون الحد الأدنى الشهري للأجور [9] . تم اعتقال أكثر من عشرين من العمال والمدافعين عن حقوق الإنسان ووجهت إليهم تهمة التحريض على إضراب عمالي واحتجزوا لأكثر من خمسة أشهر ثم أُجبروا على الاستقالة من وظائفهم، وما زالوا قيد المحاكمة في محكمة عسكرية بعد قرابة عامين. تعرض محاميهم محمد حمد هو الآخر للتهديد بالاعتقال والاستجواب من قبل موظفي أمن الدولة في مكتبه وتم تهديده تحت السلاح في المحكمة العسكرية لدفاعه عن حقوق العمال في التجمع السلمي.

مصنع عسكري

تأسست شركة ترسانة الإسكندرية لبناء وإصلاح السفن في عام 1962 وتمتلكها وتديرها وزارة الدفاع المصرية منذ عام 2007 [10] . في عام 2003 ، وبمرسوم رئاسي، أنشأت وزارة الدفاع منظمة الصناعات والخدمات البحرية (MIASO) ، وهي هيئة خاضعة لسيطرة الجيش والتي تمتلك شركة ترسانة الإسكندرية لبناء وإصلاح السفن ، وشركة النيل للنقل النهري ، والشركة المصرية لإصلاح وبناء السفن. رؤساء هذه الشركات هم من ضباط البحرية المصرية . ونتيجة لذلك ، فإن السلطات المصرية تجعل المدافعين عن حقوق الإنسان والمدنيين خاضعين للقانون العسكري والملاحقة القضائية والمحاكمة أمام القضاء العسكري. [11]

إضراب سلمي

في اعتصام مايو/أيار 2016 ، قال عمال شركة ترسانة الإسكندرية إنهم احتجوا على الحد الأدنى للأجور، وطالبوا بمعدات السلامة والمعدات الأمنية التي رفض المصنع توفيرها لهم، واحتجوا على انخفاض علاوة شهر رمضان السنوية - وهو جزء هام من صافي أجر العمل بالنسبة للطبقة العاملة في مصر. تم تغيير هذه

9 تم تحديد الحد الأدنى للأجور الشهرية كـ 1,200 جنيه مصري للعاملين في القطاع العام في عام 2014.

10 http://www.alexyard.com.eg/single.html

11 مقابلة مع محمد أحمد - الإسكندرية.

العلاوة مؤخرا لتتناسب مع المكافأة المدفوعة لصغار الجنود المصريين. ووفقاً لمحامي العمال ، المدافع عن حقوق الإنسان محمد أحمد ، قرر المسؤولون العسكريون أن العمال الذين يعملون في مصنع يملكه الجيش لن تت تتدفع لهم إلا علاوات تتناسب مع تلك المدفوعة لموظفي وزارة الدفاع الآخرين ، مما عزز من معاملتهم كأفراد عسكريين.[12]

خلال احتجاج مايو / أيار 2016 ، استخدم العمال تكتيكًا تقليديًا في حقوق العمل: لم يتوقفوا عن الإنتاج تمامًا ، وبدلاً من ذلك عملوا وتظاهروا في مناوبات. يقول مؤيدو الإضراب أن هذه الطريقة لا تهدد الأمن القومي كما تزعم الحكومة. في اليوم الثاني من الاعتصام ، تفاوض ضباط البحرية مع المتظاهرين ؛ فكرر المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يمثلون المجموعة مطالبهم.

حصار عسكري

تم نشر وحدات الشرطة العسكرية وقوات الأمن المركزي داخل الشركة وحولها ، وفرضت الإدارة حظرا مدعوما من الجيش يمنع العمال من دخول المصنع للقيام بأعمالهم. وتم تعليق القوة العاملة التي يبلغ قوامها 2,300 فرد في المصنع إلى أجل غير مسمى.

في 25 مايو/أيار ، ذهب العمال إلى مركز شرطة منيا البصل القريب لتقديم شكوى ضد إغلاق الإدارة ، مطالبين بمعرفة سبب عدم السماح لهم بالعمل. وفي المركز تم إبلاغهم بأن الجيش قد فتح تحقيقاً بتهمة مشاركة 15 عاملاً في الاعتصام.

ب- النيابة العسكرية

استدعت النيابة العسكرية 26 عاملاً للتحقيق (تحت قضية رقم 2759/2016). ومن بين هؤلاء ، عُرف عن قيام ستة منهم سابقا بالدعوة إلى إصلاحات عمل في المصنع. ذهب 14 من العمال المستدعين إلى النيابة للتحقيق فتم احتجازهم واستجوابهم. حاول محامي العمال، محمد أحمد ، إقناع النيابة العسكرية بأنه يجب ألا يخضع المدنيون للتحقيق من قبل الجيش. رفض الادعاء الإفراج عن العمال والمدافعين عن حقوق الإنسان ، مشيرًا إلى أنهم سيُنقلون إلى مراكز شرطة المنطقة ثم يُطلق سراحهم في وقت لاحق من ذلك اليوم. ولكن تم احتجاز العمال لمدة أربعة أيام إضافية. وكان من بين العمال الـ 26 الذين خضعوا للتحقيق عمال ومهندسي المكاتب الإدارية الذين لا صلة لهم بالاعتصام. وكثيراً ما تضم السلطات المصرية أعداداً كبيرة من المدعى عليهم في نفس القضية ، سواء من المدافعين عن حقوق الإنسان أو العاملين الذين لم يخططوا ولا حتى يشاركوا في الإضراب ، وذلك بهدف زيادة التوتر داخل المجتمع وتعقيد مهمة الدفاع على المحامين.

"كانت بعض الاعتقالات عشوائية ، لكن تم استهداف البعض الآخر بانتقاء لأنهم كانوا مدافعين اجتماعيين معروفين سابقا. وقد تحدث العديد منهم جهراً عن حقوق العمال ، والسلامة في المصانع ، والأجر العادل في أحواض السفن."

- المدافع عن حقوق الإنسان محمد أحمد - محامي عمال شركة ترسانة الإسكندرية البالغ عددهم *26* عاملاً

اتهم المُدَّعون العسكريون المدافعين عن حقوق الإنسان والعمال بالتحريض على إضراب عمالي وتعطيل عمليات الشركة. واتهموا المدافعين والعمال المدنيين بانتهاكهم للمادة 124 من قانون العقوبات المصري التي تنص على أن الموظفين المدنيين الذين يتعمدون الامتناع عن أداء واجبات العمل يمكن سجنهم أو تغريمهم. واحتُجز المعتقلون لمدة تصل إلى ستة أشهر ولم يطلق سراحهم إلا بعد استقالتهم من وظائفهم. منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2018 إلى اليوم لا يزال جميع العمال الـ 26 عاطلين عن العمل خارج السجن رهن المحاكمات العسكرية وبانتظار صدور الأحكام. وقد تأجل الحكم أكثر من 30 مرة في غضون عامين ، ولا يزال المئات من عاملي الشركة ممنوعين من دخول المصنع

"بعد مرور سنوات ، وعلى الرغم من إجبارهم على ترك وظائفهم ، فإن العمال الستة والعشرين لا يزالون قيد المحاكمة وقد يُحكم عليهم بالسجن ، أو إصدار حكم مع وقف التنفيذ. ولا ضمان من أن استقالاتهم سوف تبرئهم أمام المحكمة العسكرية".

- المدافع عن حقوق الإنسان محمد أحمد

12 مقابلة مع محمد أحمد - الإسكندرية.

الجدول الزمني: الاحتجاز والمحاكمة العسكرية

تأجلت المحاكمة وتأخر صدور الحكم أكثر من ثلاثين مرة بين يونيو / حزيران 2016 وتشرين الثاني / نوفمبر 2018. واعتُقل واحتُجز العديد من العمال والمدافعين عن حقوق الإنسان تعسفيا لمدة وصلت إلى خمسة أشهر ، ولم يتم الإفراج عنهم إلا بعد توقيعهم على استقالاتهم من وظائفهم.

- 24 مايو/أيار 2016: أحال المدعي العسكري 26 من العاملين في شركة ترسانة الإسكندرية ، من بينهم مدافعين عن حقوق الإنسان ، إلى المحاكمة العسكرية. أربعة عشر عاملا منهم يحتجزون لدى الشرطة. يتم إغلاق الشركة وتمنع الشرطة العسكرية دخول حوالي 2,300 عامل.
- يونيو / حزيران 2016: اتهم المدعي العام العسكري 26 عاملاً بالتحريض على الإضراب وعرقلة عمليات الشركة. ويفترض صدور الحكم في 2 أغسطس / آب 2016 فيما لا يزال هناك 14 عاملاً قيد الاحتجاز.
- سبتمر/أيلول 2016: في غياب المحامي، نصح مسؤول عسكري في القاهرة أسر العمال بأنه قد يتم رفض التهم القانونية إذا حصلت الشركة على استقالة رسمية من العمال، فقدم خمسة عمال استقالاتهم في محاولة لتأمين الإفراج عنهم.
- أكتوبر/تشرين الأول 2016: تم الإفراج عن العمال الخمسة الذين قدموا خطابات استقالتهم بكفالة ولكن دون إسقاط التهم عنهم. ويبدأ عدد آخر من العمال المحتجزين في تقديم استقالتهم. تتأخر محكمة الإسكندرية العسكرية عن إصدار الحكم للمرة الخامسة وتؤجل إجراءات المحاكمة حتى 15 نوفمبر/تشرين الثاني. يُسمح لحوالي 1,000 عامل من إجمالي قوة العمل البالغ عددها 2,300 بالعمل في مباني الشركة. ولا يزال أكثر من 1,000 عامل ممنوعين من دخول الشركة ، ويتم اقتطاع أجزاء كبيرة من صافي أجورهم المتوقعة.
- نوفمبر/تشرين الثاني 2016: أصدرت محكمة الإسكندرية العسكرية أمراً بالإفراج عن تسعة محتجزين متبقين بعد تقديم استقالاتهم. وتؤجل المحكمة الحكم للمرة السادسة حتى 20 ديسمبر/كانون الأول.
- ديسمبر/كانون الأول 2016: تأجيل الحكم للمرة السابعة ، في 24 يناير/ كانون الثاني 2017. أربعة من العمال الأحد عشر الذين لم يحتجزوا يقدمون استقالتهم في محاولة منهم لتجنب إصدار الحكم.
- اعتبارا من نوفمبر/تشرن الثاني 2018 ، يظل جميع العمال الـ 26 عاطلين عن العمل ، خارج السجن قيد المحاكمة بانتظار صدور الحكم. تم تأجيل الحكم أكثر من 30 مرة خلال عامين.

ج- شهادة: المحامي والمدافع محمد أحمد

محمد أحمد، هو مدافع عن حقوق الإنسان ومحامي في الإسكندرية. يمثل حاليا عمال شركة ترسانة الإسكندرية لبناء وإصلاح السفن. وهو واحد من المحامين القلائل في مجال حقوق الإنسان في المحافظة الذين يترافعون أمام المحاكم العسكرية - وهو ما تعلم القيام به في عام 2013 عندما ارتفع عدد المدنيين المحالين إلى المحاكمات العسكرية بعد وصول السيسي إلى السلطة. لقد تعرض للترهيب والمضايقة والتهديد بالاعتقال والمراقبة واتهم بالارتباط بـ "الإرهاب" بسبب دفاعه عن حق المصريين في محاكمة عادلة. وفيما هو مستمر في العمل على توفير المساعدة القانونية للمدنيين في المحاكم العسكرية ، يتلقى باستمرار تهديدات عنيفة ومعاملة مهينة من قبل المسؤولين العسكريين والحراس وموظفي المحاكم. خلال إحدى الحوادث في عام 2016 ، شرح كيف قام المدعي العام العسكري بتهديده عند مدخل المحكمة العسكرية بعد أن رفض هو الخضوع لتفتيش جائر ومهين في هيئة عامة. ويذكر أن هذا المدعي العام نفسه كان هو القاضي في قضية شركة ترسانة الإسكندرية فأمر أحد الحراس بجرد بندقيته وتوجيهها إلى أحمد.

"كنت في المحكمة في ذلك اليوم في محاكمة عسكرية منفصلة لمدنيين ، ولكن كان من الواضح أن التهديد بالسلاح كان انتقاماً مني لدفاعي عن عمال أحواض السفن. لقد قُتل أشخاص خارج المحاكم العسكرية لإغضابهم الحراس ، لذلك فهذا ليس مجرد تهديد فارغ. في يوم آخر ، عندما كان العمال محتجزين منذ أشهر ، كنت أحاول التفاوض مع المدعي العام للإفراج عنهم. فأجاب "حسناً، على الأقل حتى الآن أنت حر". ومنذ ذلك الحين ، فإن أكبر مخاوفي هو ليس التهديدات أو المراقبة المستمرة لمكتبي ، وإنما إمكانية مداهمة منزلي ليلا. إنني أخشى على أسرتي".

يواجه أحمد الترهيب والتهديد والمضايقات باستمرار منذ أكثر من عامين حيث بدأ بالدفاع عن العمال. يتردد المسؤولون الأمنيون على مكتبه لاستجوابه وترهيبه مع موظفيه حول عمله في المحاكمات العسكرية وقضية شركة ترسانة الإسكندرية.

د- مجموعة "نافال قروب" البحرية

تمتلك فرنسا معظم اسهم شركة "نافال جروب" (واسمها السابق DCNS) ، ومنذ عام 2014، وقعت عقود عسكرية مع مصر بأكثر من 3 مليارات يورو: وهي لأربع طرادات GOWIND من المقرر أن يتم بناء ثلاثة منها في أحواض الإسكندرية)؛ فرقاطة FREMM واحدة متعددة الأغراض مع الأسلحة التابعة لها ، وسفينتي MISTRAL للإسقاط الطبقي والقيادة .[13]

وربما تكون صفقة GOWIND التي يجري تصنيعها في ترسانة الإسكندرية هي الأهم لكونها الصفقة الأولى التي تم توقيعها مع مجموعة"نافال قروب" في ظل حكم السيسي بقيمة تقارب المليار يورو.[14]

الطلب المصري لسفن GOWIND في عام 2014 جاء من قبل السيسي عندما كان وزيرا للدفاع [15] [16] . السفينة الأولى تم بناؤها في فرنسا في بداية أبريل/ نيسان 2015 وسُلّمت إلى البحرية المصرية في سبتمبر/أيلول 2017 [17] ، وذلك بعد أن اجتمع السيسي مع المدير التنفيذي لمجموعة نافال جروب "هيرفي غيلو" ، في باريس في أكتوبر/تشرين الأول 2017. أعلنت مجموعة نافال قروب أن السفن الثلاثه المتبقية سوف "يتم بناؤها من قبل الشريك المصري شركة ترسانة الإسكندرية" .[18] [19]

وحيث أن نافال جروب وقعت عقدًا مع وزارة الدفاع المصرية ، وليس مع شركة ترسانة الإسكندرية ، فإن أقسام العقد التي اطلعت عليها فرونت لاين ديفندرز تتضمن عددا من الأحكام التي تؤسس لعلاقة مباشرة بين مجموعة نافال قروب وترسانة الإسكندرية. إنها تحدد وجودا "دائما" لموظفي نافال جروب في موقع المصنع. كما أن البيانات العامة الصادرة عن نافال جروب ووزارة الدفاع حول إنتاج سفن GOWIND منذ عام 2014 تدل على التواجد المستمر لموظفي ومقاولي الشركة الفرنسية في أحوض ترسانة الإسكندرية أثناء وقوع الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق العمال ، ومنها الملاحقات القضائية في المحكمة العسكرية

حضور في الموقع.

ويذكر مصدر مقرب من ترسانة الإسكندية أن ما بين عامي 2014 و 2018 ، كان هناك تواجد يومي لما بين 15 إلى 25 من موظفي ومقاولي "نافال جروب" في الموقع، مع أرقام تعتمد على مرحلة إنتاج GOWIND.

في عام 2015 ، قالت الشركة إنها "أرسلت فرق إشراف ومساعدة فنية إلى الإسكندرية لبناء ثلاث طرادات من خلال نقل التكنولوجيا" [20] . في أبريل / نيسان 2016 ، أي قبل شهر واحد من بدء الاعتصام ، ذكرت نافال جروب أن شركة ترسانة الإسكندرية "بدأت بقص المعدن لأول طراد GOWIND 2500 تم بناؤه في مصر بحضور ممثلين كبار فرق إدارية وتقنية من البحرية المصرية و [نافال جروب]". وفي أبريل/نيسان أيضاً ، نشر المدير الإعلامي لنافال جروب تغريدةً يعلن فيها عن بدء إنتاج GOWIND الثاني بحضور موظفين فرنسيين في الإسكندرية .[21]

ينص العقد المبرم بين الشركة الفرنسية و وزارة الدفاع المصرية على أنه لدعم بناء السفن في مصر ، ستقوم مجموعة نافال جروب بنشر فريق دائم في داخل مواقع التشييد. ينص العقد على تواجد فريقين من نافال جروب ليكونوا حاضرين في أحواض بناء السفن طيلة فترة التصنيع:

1. فريق الإشراف على الموردين: ويتألف من موظفي مجموعة نافال قروب لإجراء عمليات الفحص والإبلاغ عن أي انحرافات من جانب الحكومة المصرية. ينص العقد على أن يبقى فريق الإشراف في مباني العميل (ترسانة الإسكندرية).

13 https://www.naval-group.com/en/news/dcns-changes-its-name-to-naval-group/
14 ويستثني مبلغا مقدرا بمليار يورو من السعر، لتدفعها مصر مقابل صواريخ MBDA VL Mica و Exocet ، لهذه السفن.
15 https://www.latribune.fr/entreprises-finance/industrie/aeronautique-defense/20140304trib000818235/l-egypte-sur-le-point-de-s-offrir-quatre-gowind-de-dcns-pour-1milliard-d-euros.html
16 https://militaryedge.org/armaments/gowind-corvette/
17 https://www.naval-technology.com/news/newsnaval-group-delivers-first-gowind-2500-corvette-to-egyptian-navy-5932953/
18 https://www.naval-group.com/en/news/beginning-of-construction-of-the-first-gowind-2500-corvette-built-in-egypt/
19 https://www.naval-group.com/en/news/dcns-starts-the-construction-of-the-first-gowind-2500-corvette-for-the-egyptian-navy/
20 https://www.naval-group.com/en/news/beginning-of-construction-of-the-first-gowind-2500-corvette-built-in-egypt/
21 https://twitter.com/EmmanuelGaudez/status/721727018182799360

2. الفريق الاستشاري التقني: يتألف من موظفي نافال جروب أو موظفيها من الداخل.

وفقاً للعقد ، فإن حكومة مصر مسؤولة عن توفير الموظفين لإنتاج السفينة مع بناة مدربين ، ويجب أن تزود موظفي نافال جروب في الموقع بمجموعة من وسائل الراحة التي تثبت استمرارية وجود موظفي الشركة الفرنسية في أحواض بناء السفن. وتشمل هذه: غرفة اجتماعات وغرفة تغيير الملابس والاستحمام وخطوط الهاتف والإنترنت والعديد من غرف التخزين وموقف السيارات التي يجب أن يكون لموظفي نافال جروب الإذن "الدائم" بالدخول إليها.

اتصالات إضافية

منذ بدء المحاكمة العسكرية للمدافعين عن حقوق الإنسان والعمال في الإسكندرية ، أصدرت مجموعة نافال قروب عددا من البيانات العامة تؤكد التزامها بتعميق العلاقات مع أحواض بناء السفن.

في 2 يونيو/حزيران 2016 ، بعد أقل من أسبوعين من بدء الإغلاق العسكري للشركة والبدء باحتجاز العمال ومقاضاتهم عسكريا ، نشرت مجموعة نافال جروب تغريدات تعلن خلالها عن تسليم أول ناقلة الطائرات العمودية Mistral LHD إلى مصر ، وذلك في حفل حضره هيرفي غيلو ، الرئيس والمدير التنفيذي لمجموعة نافال جروب ، ورؤساء أركان القوات البحرية المصرية والفرنسية ، وكبار المسؤولين المصريين والفرنسيين . [22]

في 6 سبتمبر / أيلول 2016 - وبينما ظل هناك 14 عاملاً رهن الاعتقال - هنأت نافال جروب "فريق بناء السفن في الإسكندرية" في حفل إطلاق أول طراد GOWIND. وفي نفس اليوم ذكرت تغريدة أخرى بأن: "هذا الصباح ، تحتفل مجموعة نافال جروب بنجاح التعاون الصناعي. قامت ترسانة الإسكندرية بالتشييد الكامل لهذه السفينة العسكرية الحديثة ... " . [23]

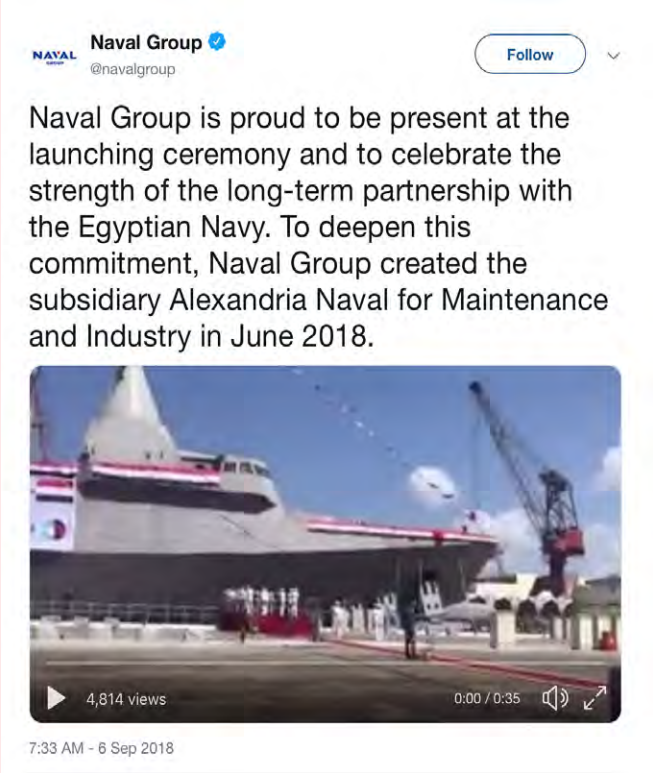

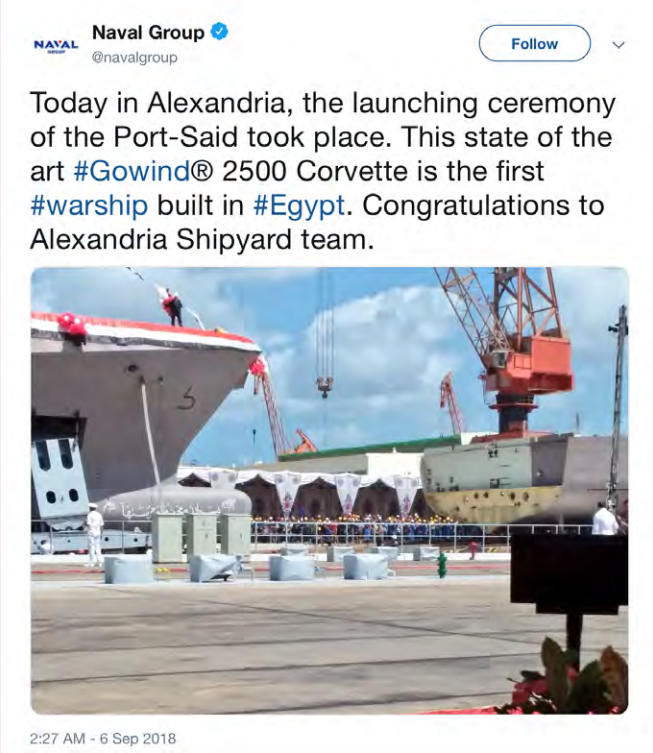

22 https://twitter.com/NavyRecognition/status/738353060171386880
23 https://twitter.com/navalgroup/status/1037641042533789697

ه- زيادة التجارة العسكرية بين فرنسا ومصر

أصبحت فرنسا موردًا رئيسيًا لصفقات الأسلحة مع إدارة السيسي عندما تم حظر عمليات النقل العسكرية إلى مصر مؤقتًا من قبل إدارة أوباما في أعقاب حملة قمع عنيفة ضد المتظاهرين السلميين في عام 2014.

يشير الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية (اعتبارًا من أكتوبر 2018):

"على مدى السنوات الثلاث الماضية تطورت العلاقات الثنائية بين فرنسا ومصر إلى حد كبير في جميع المجالات. لقد ازدادت الاجتماعات الثنائية رفيعة المستوى بشكل كبير عاى اساس ان مصر شريك رئيسي في الحرب ضد الإرهاب. هذه الشراكة تعتمد على تعاون دفاعي وثيق. في 16 فبراير/شباط 2015 ، وقعت مصر عقدًا بقيمة 5.2 مليار يورو لشراء 24 طائرة رافائيل المقاتلة ، وفرقاطات وصواريخ متعددة المهام. وفي 10 اكتوبر/تشرين الأول 2015 ، وقعت الشركة اتفاقا آخر لشراء سفينتي إسقاط طبقي وقيادة من طراز Mistral ، وفي 17 ابريل/نيسان 2016 وقعت اتفاقا آخر لشراء قمر صناعي خاص بالاتصالات العسكرية" . [24]

عندما سافر وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لو دريان إلى القاهرة للتوقيع على عقد بقيمة 5.2 مليار يورو ، أصبحت مصر أول مشتر أجنبي على الإطلاق لشراء طائرات رافائيل الفرنسية ، لتحل محل اعتمادها السابق على طائرات إف 16- الأمريكية . [25] [26]

و- الأهمية المالية لمجموعة نافال قروب

ومع توسع تجارة الأسلحة بين فرنسا ومصر ، حصلت مجموعة نافال جروب على عقود عديدة. وفقًا للتقرير المالي للشركة لعام 2015 ، بحلول العام الثاني من رئاسة السيسي ، كانت مجموعة نافال قروب تدير العقود الثلاثة الرئيسية في مصر ، بما فيها عقد GOWIND في شركة ترسانة الإسكندرية . [27]

في عام 2014 ، تكبدت نافال جروب خسائر بلغت أكثر من 336 مليون يورو ، مما أجبرها تستهل عام 2015 مع بيان عام يعترف بخسائرها المالية الكبيرة في العام السابق. ومع ذلك ، وعد البيان بأن عام 2015 سيكون عامًا أكثر ربحية بكثير - بسبب طلب الجيش المصري لطرادات GOWIND[28] .

ووفقاً للبيان ، ارتفعت الطلبات المقدمة في عام 2014 بنسبة غير مسبوقة بلغت 59٪ لتصل إلى قيمة إجمالية تبلغ 3.6 مليار يورو ، أي أكثر من ربعها كان لصفقة GOWIND. في نشرة صحفية لمجموعة نافال جروب في فبراير/شباط 2015 بعنوان "بعد خسائر كبيرة في عام 2014 ، تتوقع DCNS عوائد تدريجية إلى الربحية في عام 2015" ، قال هيرفي غويلو ، الرئيس والمدير التنفيذي لنافال جروب:

"طلبات طرادات *GOWIND* الأربعة المقدمة من مصر في يوليو/تموز *2014* أدت بـ *DCNS* إلى تجاوز توقعاتها. إن نهجنا مع البحرية المصرية وأحواضها البحرية ، وبشكل أعم بالنظر إلى التنمية الدولية للمجموعة ، هو نهج طويل الأجل". [29]

في عام 2015 ، بلغت مبيعات الشركة إلى مصر أكثر من مليارَي يورو لأكثر من نصف إجمالي مبيعات نافال جروب لهذا العام: كانت مبيعات FREMM في فبراير/شباط، ومبيع أكتوبر/تشرين الأول لـMistral ذات الأحواض الهبوطية (LHDs) مع حزمة الصيانة المرفقة حوالي مليار يورو . [30] [31]

ونتيجة لذلك ، تمكنت نافال جروب من تحقيق أرباح صافية وزيادة ربحيتها خلال السنوات الثلاث التالية حتى عام 2017. وذكرت مجموعة نافال قروب أن هذه الزيادة في الربحية ترجع إلى زيادة في الإيرادات من مبيعاتها الدولية ، والتي تمثل 35٪ من إجمالي إيراداتها في عام 2016 و 35 ٪ في عام 2017. كانت مصر ولازالت واحدة من "محركات النمو القوية" الرئيسية للشركة . [32]

في مارس/آذار 2018 ، نشرت مجموعة نافال تغريدة تنص على أن: "4 مليارات من متحصلات الطلبات في عام 2017 لمجموعة نافال جروب بما في ذلك 30 ٪ من العقود الدولية. البرازيل ومصر واستراليا ... كانت محركات رئيسية لنمونا. تشكر نافال جروب شركاءها الدوليين على ثقتهم" . [33]

24 https://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/egypt/france-and-egypt/
25 http://www.france24.com/en/20150212-egypt-agrees-deal-buy-french-fighter-jets-rafale
26 http://www.france24.com/en/20150216-france-egypt-sign-deal-sale-rafale-fighter-jets
27 https://www.naval-group.com/wp-content/uploads/2016/05/rfi-2015-dcns-en-planche.pdf
28 https://www.naval-group.com/en/news/after-significant-losses-in-2014-dcns-foresees-a-progressive-return-to-profitability-in-2015/
29 https://www.naval-group.com/wp-content/uploads/2015/02/pr-dcns-2014-results-doc.pdf
30 https://foxtrotalpha.jalopnik.com/why-is-egypt-buying-two-orphaned-mistral-class-aircraft-1732595299
31 https://www.naval-group.com/en/news/dcns-salutes-the-departure-from-france-of-the-fremm-tahya-misr-of-the-egyptian-navy-for-its-home-port-in-alexandria/
32 https://www.naval-group.com/en/news/2017-results-for-the-third-year-running-naval-group-improves-its-operating-profitability/
33 https://twitter.com/navalgroup/status/969166750230155264

ز- ملكية الدولة الفرنسية

اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 ، نسبة 62.25٪ من الشركة هي ملك للدولة الفرنسية ، و 35 ٪ لشركة تاليس الفرنسية للطيران والنقل ، و 1.80٪ للموظفين الحاليين والسابقين وأقل من 1% للشركة نفسها. [34] وكالة مشاركة الدولة (APE) هي وكالة مساهمة حكومية تابعة للجمهورية الفرنسية تدير محفظة ممتلكات الدولة في 81 دولة. [35] و عن طريق APE ، تمتلك الدولة الفرنسية ما يقرب من ثلثي مجموعة نافال جروب.

تسلط الشركة على موقعها الإلكتروني الضوء على أهمية وجودها الدولي وتربطها بعلاقتها بالجيش الفرنسي: "من خلال خبرتها في البرامج الرئيسية ، ولا سيما في السياق الدولي ، وباعتبارها المورد رقم 1 للبحرية الفرنسية، فإنها من ناحية أخرى تعتزم مجموعة نافال قروب تسريع التطوير المربح لأنشطتها الدولية من خلال حضور مستدام في هذه الأسواق" . [36]

طوال فترة المحاكمة العسكرية للمدافعين عن حقوق الإنسان ، زار مسؤولون حكوميون وعسكريون فرنسيون المصنع مرات عديدة. في يوليو/تموز *2017* ، زار السفير الفرنسي في مصر ستيفان روميتييه أحواض بناء السفن. ووفقًا للموقع الإلكتروني لشركة ترسانة الإسكندرية، "كان يرافقه القنصل الفرنسي في الإسكندرية وملحق التسليح بسفارة فرنسا في مصر" ، والذي استضافه هو اللواء أسامة فتحي أحمد ، رئيس مجلس إدارة شركة ترسانة الإسكندرية ، وإنه تلقى عرضا تقديميا "حول الشركة ، وقطاعاتها ، وورش العمل ، والمرافق ، وقدراتها في بناء وإصلاح السفن" . [37]

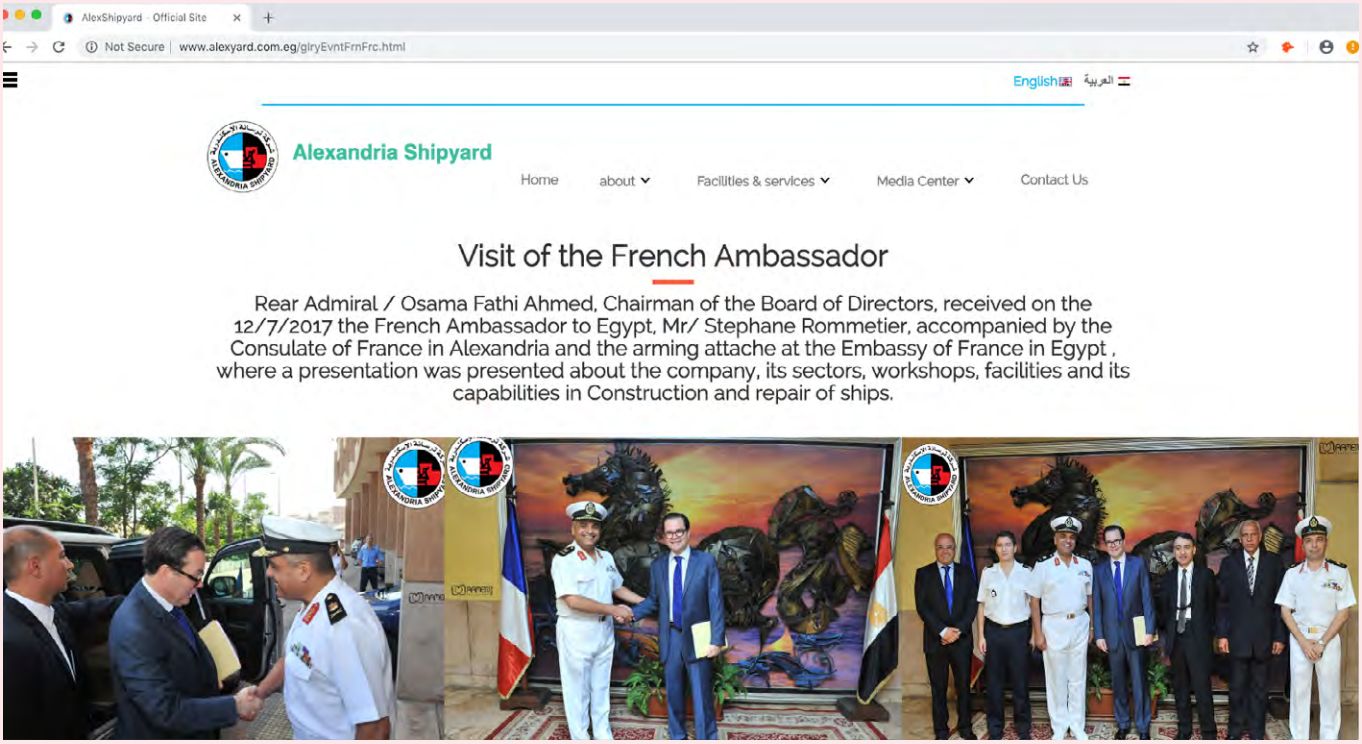

34 https://www.naval-group.com/en/group/en-profil/en-gouvernance/

36 Annual Report 2016-2017, L'Agence des participations de l'État. https://www.economie.gouv.fr/files/files/directions_services/agence-participations-etat/Annual_Report_APE_2016-2017.pdf

37 Strategic Issues, Expanding into the international market. Naval group. https://www.naval-group.com/en/group/en-strategie/strategic-issues/. Accessed 15 April 2018. http://www.alexyard.com.eg/glryEvntFrnFrc.html. Accessed 30 November 2018.

ح- المسؤولية الاجتماعية للشركات

تعلن المجموعة البحرية جهرا عن التزامها بمختلف قوانين المسؤولية الاجتماعية للشركات وتسلط الضوء على جهودها لضمان الحفاظ على هذه المعايير على المستوى الدولي من قبل جميع شركائها. وهذا يشمل الالتزام بـ "النمو المسؤول" الذي "يستند بشكل خاص إلى تطوير علاقات بناءة طويلة الأمد مع جميع أصحاب المصلحة ، وسياسة ديناميكية ابتكارية ومتطلبات أخلاقية ضرورية" [38]. كما أنها "تدعو إلى عدم التسامح فيما يتعلق بالسلوك غير الأخلاقي وقد وضعت برنامجًا للنزاهة يركز بشكل خاص على العلاقات مع شركاء المجموعة". [39]

يحتوي الموقع الإلكتروني لنافال جروب على خط ساكن لكشف الفساد. لم يكن المحامي الذي يمثل عمال ترسانة الإسكندرية على دراية بهذا الخط الساخن ، ولا تتوفر معلومات عنه إلا باللغتين الفرنسية والانكليزية. لا تتضمن التزامات المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة بمجموعة نافال جروب المعلومات حول كيفية التعامل مع الشكاوى في حالة تقديمها ، ولا عن الواجبات المهنية التي يتم اتخاذها قبل بدء مشاريع جديدة.

الميثاق العالمي للأمم المتحدة

انضمت مجموعة نافال جروب إلى ميثاق الأمم المتحدة العالمي ، المبادرة العالمية الأكبر للمسؤولية الاجتماعية للشركات ، في عام 2014 "مؤكدة التزامها بمجتمع عالمي من الشركات الملتزمة بدعم حقوق الإنسان ، ومعايير العمل ، وحماية البيئة ، وتعزيز المبادئ المشتركة لمكافحة الفساد" [40]. الميثاق العالمي للأمم المتحدة طوعي تماما وليس له آلية تنفيذ. لا تُقيّم ولا تحكم على الأداء.

عرضت المجموعة مبادئ الميثاق العالمي العاشر للأمم المتحدة على موقعها الإلكتروني ، وأكملت تقييمًا ذاتيًا إيجابيًا إلى حد كبير للتقدم الذي أحرزته في عام 2017. [41] المبادئ الثلاثة الأولى كانت ولا تزال منتهكة انتهاكا مباشرا من قبل شركة ترسانة الإسكندرية خلال فترة التشييد لسفن نافال جروب:

1. المبدأ الأول: يجب على الشركات أن تدعم وتحترم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً.
2. المبدأ الثاني: التأكد من أنهم غير متواطئين في انتهاكات حقوق الإنسان.
3. المبدأ الثالث: يجب على الشركات دعم حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعال بالحق في المفاوضة الجماعية.

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، والتي تعد فرنسا عضوا مؤسسا فيها ومقرها الرئيسي في باريس ، لديها مبادئ توجيهية للشركات متعددة الجنسيات التي تشمل مسؤوليات الشركات "للبحث عن طرق لمنع أو تخفيف الأثار الضارة بحقوق الإنسان والمرتبطة مباشرة بعملياتها التجارية أو منتجاتها أو خدماتها من خلال علاقة تجارية ، حتى وإن لم تساهم هي في هذه الآثار". (القسم الرابع ، النقطة 3). المبادئ التوجيهية تنص كذلك على:

"إن فشل الدولة في إنفاذ القوانين المحلية ذات الصلة ، أو تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، أو لتصرفها المحتمل بمخالفة تلك القوانين أو الالتزامات الدولية ، لا يقلل مما هو متوقع بأن تحترم المؤسسات حقوق الإنسان. في البلدان التي تتعارض فيها القوانين واللوائح المحلية مع حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا ، يجب على المؤسسات البحث عن طرق لاحترامها إلى أقصى حد بحيث لا يعرضها لانتهاك القانون المحلي ، بما يتفق مع الفقرة 2 من الفصل المتعلق بالمفاهيم والمبادئ" . [42]

قانون "واجب اليقظة" الفرنسي

اعتمدت الجمعية الوطنية الفرنسية قانونًا في فبراير/شباط 2017 يحدد "واجب اليقظة" للشركات لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والأضرار البيئية. من بين من ينطبق عليهم القانون هي الشركات التي تتخذ من فرنسا مقرات لها والتي توظف ما لا يقل عن 10,000 موظفا حول العالم بشكل مباشر أو غير مباشر عبر الشركات التابعة لها. [43] وينص القانون على أن الشركات المشمولة بالقانون يجب أن تضع خطة يقظة تنفذها بفعالية ، إلى جانب آليات منع انتهاكات حقوق الإنسان والأضرار البيئية في كافة سلسلة إمداداتها.

يجب أن تتضمن خطة اليقظة خطوات لتحديد ومنع انتهاكات الصحة والسلامة وحقوق الإنسان وحماية البيئة. وينبغي أن توضح بالتفصيل كيف ستقوم الشركة بتخطيط ورسم المخاطر ، وإنشاء آليات للتحذير وإعداد التقارير ، ومراقبة منتظمة لتقييم فعالية الخطة. كما يجب أن تغطي الخطة أنشطة الموردين والمقاولين المحليين النابعين للشركة والشركات التابعة لها "علاقة تجارية راسخة" معها. وحيث إن شركة ترسانة الإسكندرية مملوكة ومدارة من قبل منظمة الصناعات والخدمات البحرية التابعة لوزارة الدفاع المصرية التي وقعت معها نافال جروب عقود متعددة ، فيكون على مجموعة نافال جروب "واجب اليقظة" بحسب القانون الفرنسي لتحديد ومنع انتهاكات حقوق الإنسان في ترسانة الإسكندرية.

38/39 Economic Development. Naval Group. https://www.naval-group.com/en/group/company-social-responsibility/economic-development/. Accessed 30 November 2018.
40 https://www.naval-group.com/en/group/company-social-responsibility/csr-at-the-heart-of-our-development/
41 https://www.unglobalcompact.org/participation/report/cop/create-and-submit/advanced/418296
42 OECD Guidelines for Multinational Enterprises. 2011 Edition. http://www.oecd.org/daf/inv/mne/48004323.pdf
43 http://www.assemblee-nationale.fr/14/pdf/ta/ta0924.pdf

القواعد السلوكية

تنص مدونة قواعد السلوك لعام 2018 التي وضعتها نافال قروب ، والتي تم نشرها في أكتوبر/تشرين الأول 2018 ، على أن "مصادر الشركة [هي] تتوافق مع القانون الفرنسي ، لا سيما ... القانون المتعلق بواجب يقظة الشركات تجاه الشركات الأم الآمرة. ... حددت نافال جروب خطة يقظة تستند إلى رسم خرائط المخاطر وتضمين تدابير يقظة معقولة تهدف إلى منع الإخلال الجسيم بالأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) الناتجة عن أنشطة المجموعة وأولئك المتعاقدين المحليين معها أو مقدمي الخدمات لها أو مورديها" .[44]

- تمضي مدونة القواعد السلوكية في ذكر معايير محددة تلزم مجموعة نافال قروب مقاوليها من الباطن ومقدمي الخدمات والموردين، بمن فيهم العديد ممن يسلطون الضوء بوضوح على حقوق العمال، لتنظيم وتشكيل النقابات.
- "اتفاقيات منظمة العمل الدولية ، أي الاتفاقية رقم 87 الخاصة بحرية تكوين الجمعيات والحق في التنظيم و رقم 98 الخاص بالحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية؛"
- "استنادًا إلى المتطلبات القانونية المعمول بها ، الامتثال والإقرار بحق كل موظف في المساومة الجماعية أو في تشكيل (أو المشاركة في) نقابة من اختيارهم دون أي عقوبة".

المعايير الواردة في مدونة القواعد السلوكية والتي تُخضع لها نافال جروب المقاولين المحليين ومقدمي الخدمات والموردين، قد تم انتهاكها مرارا في شركة ترسانة الإسكندرية ، ومنها خلال أكثر من عامين حيث كان موظفو نافال جروب متواجدين في الموقع أثناء جريان المحاكمة العسكرية للعمال والمدافعين عن حقوق الإنسان.

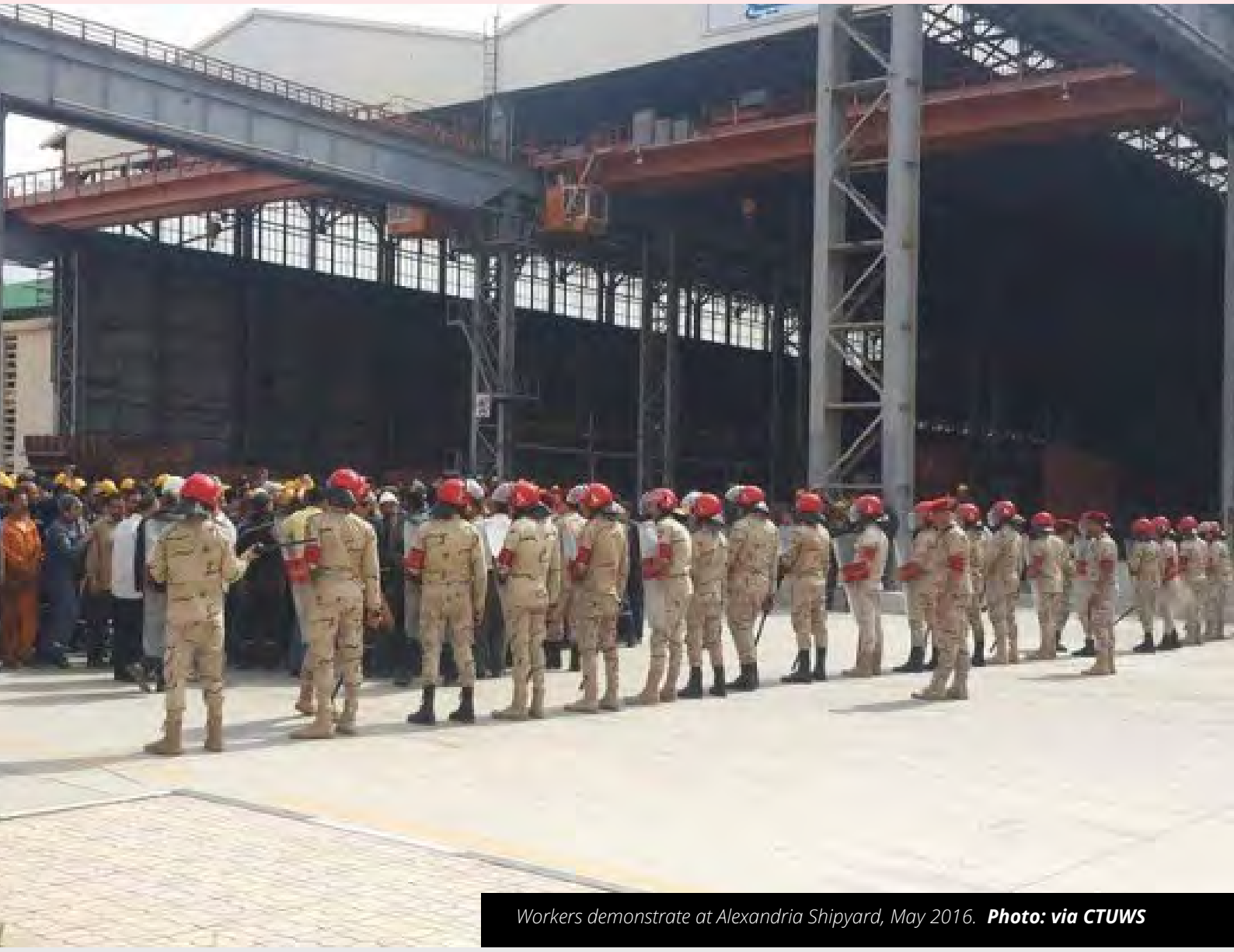

Workers demonstrate at Alexandria Shipyard, May 2016. ***Photo: via CTUWS***

44 https://www.naval-group.com/wp-content/uploads/2018/10/naval-group-supplier-code-of-conduct.pdf

خامسا: الاعتقال والاحتجاز والسجن

تم توقيف واستجواب العمال المصريين الذين نظموا حركات حقوق العمال في المصانع والمستشفيات وشركات النفط ومراكز النقل ، وكثيراً ما اتُهموا بارتكاب جرائم جنائية تتعلق بنشاطهم السلمي في مجال حقوق العمال. ومن بين الاتهامات الأكثر شيوعًا التحريض على الإضراب ، ووقف أو عرقلة الإنتاج ، والانتماء إلى جماعة محظورة - المفهوم منها عند الجميع بأنها جماعة الإخوان المسلمين.

Thousands of workers at Egypt's biggest textile company strike for minimum wage, payment of delayed bonuses, and a change in company leadership, Mahalla, February 2014.
Photo: Mai Shaheen

وقعت الاعتقالات قبل وأثناء وبعد الاعتصامات والإضرابات المخطط لها ، والتي عادة ما يتم فيها فورا احتجاز أعداد كبيرة من العمال والمدافعين عن حقوق الإنسان. في حالات عدة ، داهمت قوات الأمن مساكن عمل المدافعين عن حقوق الإنسان ومنازلهم العائلية ليلا . المبادرة المصرية المستقلة "مؤسسة مؤشر الديمقراطية (DemoMeter)" -التي تتابع الحركات والتعبئة الشعبية في كل البلاد- وثقت ما لا يقل عن 151 عاملا ونقابيا تم اعتقالهم أو مقاضاتهم أو إحالتهم للمحاكمة بين عيد العمال (1 مايو/أيار) 2016 وعيد العمال عام 2017.

بعد الاعتقالات ، غالباً ما تضغط السلطات على المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين للاستقالة من وظائفهم مقابل الإفراج عنهم بكفالة. وفي حالات عديدة ، هدد مسؤولو أمن الدولة والضباط العسكريون أسر المحتجزين بإقناع العمال والمدافعين عن حقوق الإنسان بالاستقالة. غالباً ما تؤدي الاستقالات إلى الإفراج ، ولكن في العديد من الحالات لم يتم إسقاط التهم الجنائية عن المفرج عنهم ، وظل المدافعون عن حقوق الإنسان قيد المحاكمات المدنية أو العسكرية حتى بعد فقد وظائفهم.

حالات الاعتقال الجماعي أو الاحتجاز أو المقاضاة للعمال، المتعلقة بنشاطهم في مجال حقوق العمال في الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى أكتوبر/تشرين الأول 2018 هي كالتالي:

- يونيو/حزيران 2016: تمت محاكمة 26 عاملاً من شركة ترسانة الإسكندرية في محكمة عسكرية، لتنظيمهم مظاهرات سلمية ، واحتجز العديد منهم لمدة تصل إلى خمسة أشهر ، ولا يزالون قيد المحاكمة حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2018.. يُرجى مراجعة رابعا.
- ديسمبر / كانون الأول 2016: ألقي القبض على 55 من عمال شركتين للأسمدة مملوكتين للقطاع الخاص في السويس في مداهمات تمت فجرا لقيامهم بالتنظيم لإضراب والمشاركة فيه. وأُفرج عنهم جميعاً باستثناء خمسة مدافعين معروفين عن حقوق العمال تم حبسهم احتياطياً لمدة 15 يوماً والتحقيق معهم بتهمة التحريض على الإضراب وعرقلة العمل. وحوكم المدافعون بتهمة التحريض على الإضرابات وعرقلة الإنتاج ، ثم برأتهم محكمة جنح السويس في 25 فبراير/شباط 2017 .[45]

45 https://demometer.blogspot.ie/2017/04/744-2016-2017.html

Thousands of workers at Egypt's biggest textile company strike for minimum wage, payment of delayed bonuses, and a change in company leadership, Mahalla, February 2014.
Photo: Mai Shaheen

- يناير / كانون الثاني 2017: عقب اعتصام سلمي في ديسمبر/كانون الأول 2016، اتهمت السلطات 19 من العمال والقادة النقابيين في إحدى شركات النفط في السويس بتهمة إيقاف الإنتاج والتحريض على الإضراب في مصنع للمنتجات النفطية. برأتهم محكمة في السويس، ولكن مُنع 17 منهم من العودة للعمل (من بينهم الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام للنقابة)، كما خُصمت من مرتباتهم مبالغ عن "الأضرار".
- فبراير / شباط 2017: ألقي القبض على خمسة من المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في مصنع الغزل في المحلة ، وهي إحدى أكبر شركات النسيج في مصر حيث يعمل في مصانعها الثمانية أكثر من 20,000 عامل. تم اعتقال المدافعين عن حقوق العمال بعد أن قام حوالي 3,000 عامل (معظمهم من النساء) بالإضراب لمدة يومين مطالبين بتسديد الاستحقاقات المحتجزة [46] . انتهى الإضراب بعد اعتقال خمس نساء وتهديد أخريات.
- أبريل/نيسان 2017: باستخدام تشريعات مكافحة الاحتجاج في مصر ، تم اعتقال 16 عاملاً من شركة اتصالات في القاهرة والجيزة بتهمة التظاهر السلمي للمطالبة بالأجور غير المدفوعة وزيادة الرواتب. واعتقل ما لا يقل عن تسعة عمال آخرين في قناة السويس للاحتجاج أمام ضباط الشركة في رمسيس ضد استمرار احتجاز زملائهم. تم استجواب أحد القادة البارزين والمدافع عن حقوق الإنسان واتُهم باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتحريض على الإضراب وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة ، وذلك قبل أن يتم إطلاق سراح جميع العمال إثر احتجاجات تضامنية في عشرات مراكز الاتصالات في جميع أنحاء البلاد.
- يونيو / حزيران 2017: حكم على 32 من عمال شركة للأسمنت بالسجن لثلاث سنوات بعد اتهامهم بإعاقة العدالة والاعتداء على قبطان شرطة واستخدام العنف لمقاومة السلطات. وقد اعتُقلوا بعد قيام الشرطة بتفريق اعتصام في 22 مايو/أيار مطالبين بعقود دائمة ودفع أجورهم الغير مدفوعة جزئيا منذ أكثر من عقد من الزمن. تأخرت المحاكمة مرات عديدة في مايو/أيار بسبب عدم قيام الشرطة بنقل العمال المحتجزين إلى المحكمة. وتم منع العائلات والمراقبين المستقلين والصحفيين من دخول قاعة المحكمة. بعد أسبوعين صدر حكم الثلاث سنوات سجن ، وبعد حملة حقوق وطنية ودولية كبيرة تضامنا مع العمال ، خفضت محكمة استئناف القاهرة العقوبة إلى شهرين بتبرأتهم من جميع التهم إلا تهمة "مقاومة السلطات" وأنهم أعاقوا عمل الشرطة من خلال مساعدة عامل مطلوب للهروب من المبنى.
- يوليو/تموز 2017: توفي ثلاثة عمال حرقا حتى الموت في محطة أسمنت أسوان عندما انسكبت عليهم مادة غير معروفة. فأضرب العمال عن العمل للمطالبة بالتحقيق في الوفيات وإجراءات السلامة في المصنع. داهمت الشرطة مساكن الطلبة واعتقلت 25 شخصًا. وعندما حاول عمال آخرون الذهاب إلى المركز تضامنًا وحماية ، هددت الشركة بإطلاق أي شخص يغادر المصنع. قامت السلطات في وقت لاحق بإطلاق سراح 17 معتقلاً، فيما ظل ثمانية منهم قيد المحاكمة منذ قرابة العام الوحد بتهمة إعاقة سبل الإنتاج والتحريض على الإضراب واستخدام العنف وتهديد الموظفين العموميين. بعد ذلك أسقطت عنهم التهم في مايو/أيار 2018.
- سبتمبر/أيلول 2017: تم اعتقال واستجواب مدافع بارز ومنظم عمالي من هيئة النقل العام مع خمسة من زملائه ، من بينهم منظمي الإضراب. وتم استجواب الستة معا في وقت لاحق واتهموا بالانتماء إلى جماعة محظورة.
- أكتوبر/تشرين الأول 2018: تم إلقاء القبض على 8 ممرضات ليلا ، من بينهن المدافعة عن حقوق الإنسان والناشطة العمالية ، سيدة فايد ، واحتجزن في مركز شرطة حلوان في القاهرة دون السماح لهن بالاتصال بمحام أو بعائلاتهم إلا بعد مرور أكثر من يومين على الاعتقال. اتُهمت سيدة فايد بالانتماء إلى مجموعة محظورة وبث معلومات كاذبة -وهي مزاعم قديمة بالنسبة لها تتعلق بقيامها بتوزيع مقالاتها حول حقوق العمال والنقابات وحرية تكوين الجمعيات. بعد ذلك تم الإفراج عن الممرضات وأُسقطت التهم في نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

46 http://www.ctuws.com/en/content/report-violations-trade-unions%E2%80%99-freedomsin-darkness-tunnel-january-june-2017

شهادة: طارق البحيري - مدافع عن حقوق الإنسان وعامل نقل في القاهرة

في 24 سبتمبر/أيلول 2016 ، تم اعتقال ستة عمال من هيئة النقل العام ، واستجوابهم واتهامهم بالتحريض على الإضراب وإرباك النظام العام والعضوية في جماعة الإخوان المسلمين. كان قد طُلب من المدافع طارق البحيرى الحضور إلى مقر جهاز الأمن الوطنى مساء يوم الجمعة فتم احتجازه واستجوابه حول نشاطه وتاريخه فى تنظيم الإضرابات فى مرآب الحافلات التابع لهيئة النقل العام بالقاهرة. وخلال التحقيق الذي استمر أربع ساعات ، اتهمه ضباط الأمن الوطني مراراً بتهمة "تشكيل خلية إرهابية" متمركزة خارج المرآب. وبينما كان خاضعا للتحقيق طوال الليل حتى الصباح الباكر ، داهمت السلطات منازل خمسة من زملائه ورفاقه من منظمي الإضراب. وأخذت الشرطة كلمات السر الخاصة بحساباتهم في فيسبوك وفتشت رسائلهم ومشاركاتهم الخاصة.

مُنع العمال من مقابلة المحامين وعائلاتهم لمدة أربعة أيام. فعقدت الأسر مؤتمراً صحفياً للمطالبة بمعرفة مكان وجودهم ، وفي 28 سبتمبر/أيلول مثُل العمال الستة أمام النيابة واتُهموا بالانتماء إلى "جماعة محظورة" دون تحديدها، رغم أن الشرطة كانت قد أشارت صراحة إلى الإخوان المسلمين أثناء الاستجواب. أُفرج عن أربعة منهم فيما بقى البحيري وشخص آخر رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة لمدة ثلاثة أشهر.

"قضيت 73 يومًا في سجن طُرّة ، ثم قضيت 17 يومًا في مركز إمبابة القريب من منزلي. الكل يقول أن طرة هو الأسوأ ، لكن الاحتجاز في إمبابة كان أسوأ. كنا جميعا في غرفة واحدة لا تسعنا إلا وقوفا - 38 منا في زنزانة واحدة. لم يكن هناك مكان للجلوس أو الصلاة ، كنا نتناوب بجلسة القرفصاء. عندما سمحوا لي بالذهاب ، قال لي مسؤول من الأمن الوطني أن لا ألتقي بالعمال بعد الآن ، ولا أترأس أي محادثات أو نقاشات في مرآب الحافلات في أيام الجمعة ، كما قال لي بأن عليّ أن أسجل حضوري في مركز الشرطة أسبوعيا لأشهر. لقد هدأت منذ ذلك الحين لأنني أستطيع أن أجعل إبني يعاني هكذا بعد الآن".

سادسا: تهديد المحامين وغياب التمثيل القانوني

تتضمن القوانين المصرية قيودًا صارمة جدًا على الأنشطة السلمية للمدافعين عن حقوق العمال والنقابات العمالية. فقد وسع نظام السيسي من قوانين التجريم الخاصة بتوثيق حقوق العمال وبالتنظيم والتضامن والأنشطة.

ظل الوصول إلى التمثيل القانوني مسألة صعبة للمدافعين عن حقوق العمال على مدى عقود. الطبقة والموقع والمقدرة المالية مع عدم وجود اتصالات مع مجموعات المساعدة القانونية كلها تعوق القدرة على تأمين التمثيل القانوني الكافي. في عام 15-2، صرحت وزيرة القوى العاملة ناهد العشيري أنه على الرغم من طرد 15,000 عامل منذ ثورة يناير/كانون الثاني 2011 ، إلا أن عددا صغيرا فقط قدم دعاوى قضائية للمطالبة بحقوقه. [47] ويبدو أنها تريد الإيحاء بأن العمال فُصلوا بنحو عادل فلا يريدون المطالبة بأي تعويض مالي أو بالعودة إلى وظائفهم؛ بيد أن الأرقام تدل على النقص الهائل في التمثيل القانوني المتاح لكي يتمكنوا من رفع قضاياهم إلى المحاكم.

حاول محامو الدفاع عن حقوق الإنسان مع منظمات مثل دار الخدمات النقابية والعمالية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لدول غرب أفريقيا سد الثغرات ، إلا أن المخاطر الجمة تتسبب في تقليل عدد المحامين المؤهلين والذين يرغبون في التعامل مع قضايا حقوق العمال الخطرة.

أ) الاعتقال والاختفاء:

يلاحق نظام السيسي محاميّ حقوق الإنسان بالاعتقال والاحتجاز والخطف والإخفاء والتعذيب. المحامون الذين تمت مقابلتهم في القاهرة والإسكندرية والمحلة، تعرضوا للتهديد بالاعتقال والاختفاء عندما حضروا المحكمة لتمثيل موكليهم في قضايا حقوق العمال. أكثر من تمت مقابلتهم تعرضوا للمراقبة والترويع والتهديد في مكاتبهم ومنازلهم من قبل ضباط المخابرات. أفاد العديد منهم أن هذا النوع من الترهيب عادة ما يزداد عندما يعملون على قضايا العمال في المحاكم العسكرية أو محاكم أمن الدولة.

ب)القانون العسكري:

يحتاج المحامون إلى مستوى عالٍ من الخبرة في النظام القانوني العسكري المعقد في مصر لكي يتمكنوا من الدفاع بنجاح عن موكليهم في المحاكم العسكرية. وأكثر من لديهم هذه الخبرة هم ممن يتماشون مع أو يعملون في الجيش بأنفسهم، مما يترك الغالبية العظمى من المدنيين دون تمثيل كاف في المحاكم العسكرية. وبسبب الأعداء الهائلة من المدنيين الذين يحاكمون عسكريا، يسعى بعض محامي حقوق الإنسان المدنيون لنيل الخبرة في القانون العسكري ولكنهم يتعرضون للتهديد من قبل الدولة بسبب قيامهم بذلك.

ج) التشهير:

استخدمت الحكومة تهمة العضوية للإخوان المسلمين بهدف تغييب مجموعة واسعة من المعارضة السياسية والمدنية. إلى جانب السيطرة الكبيرة للدولة على وسائل الإعلام ، أصبح مفهوم المحاكمات العسكرية مرادفا تقريبا لعضوية الإخوان المسلمين. وعلى هذا النحو ، فإن المحامين الذين يدافعون عن المدنيين في المحاكم العسكرية غالباً ما يتم وصفهم بأنهم إسلاميين أو مؤيدين لجماعة الإخوان المسلمين ، وذلك ببساطة لمجرد قيامهم بالدفاعهم عن حق موكليهم المدنيين في محاكمة عادلة.

وبسبب قيام الجيش بشراء المزيد من المصانع ومراكز التوظيف المدني ، فإن قضايا حقوق العمال والمحاكمات العسكرية أصبحت متشابكة. ويتحدث محامو حقوق الإنسان عن مخاوف متزايدة من أنهم أصبحوا مضطرين يوما بعد يوم للاختيار ما بين العمل في المحاكم العسكرية وبين ترك قضايا حقوق العمال بلا تمثيل قانوني.

شهادة: مالك عدلي ، مدافع عن حقوق الإنسان ومحامي – المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (ECESR)

مالك عدلي، محامي حقوق الإنسان ومدير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، إحدى أبرز المنظمات التي تدافع عن حقوق العمال في مصر. تم اعتقاله واحتجازه وتعذيبه وحظره من السفر. يتم تهديد العمال الذين يمثلهم هو بتوكيل محام بديل. في 5 مايو/أيار 2016 ، ألقت قوات الأمن المصرية القبض على عدلي في القاهرة بعد صدور مذكرة توقيف ضده في 23 أبريل/نيسان 2016. وتم إحضاره إلى مركز شرطة المعادي حيث قام الضباط بتعصيب عينيه وضربه بالبنادق وتجريده من ملابسه واستجوابه حول عمله في مجال حقوق الإنسان. بعد ذلك تم نقله إلى مركز شرطة شبرا الخيمة، حيث استُجوب ثانيةً من الساعة الثالثة صباحاً حتى الساعة السابعة صباحاً ، ثم احتجز في زنزانة بمقاس 6 × 8 أقدام دون إضاءة وبتهوية قليلة ، واتُهم بمحاولة الإطاحة بالحكومة والانتماء إلى منظمة محظورة وبث أخبار كاذبة. [48] تم في أغسطس/آب 2016، أُطلق سراحه بعد أن قضى 114 يومًا في سجن الطرة.

47 http://www.egyptindependent.com/minister-over-15000-workers-dismissed-following-25-january-revolution/

48 https://www.frontlinedefenders.org/en/case/judicial-harassment-and-travel-ban-against-malek-adly#case-update-id-4530

دراسة حالة: هيثم محمدين ، مدافع عن حقوق الإنسان ومحامي - مركز النديم

هيثم محمدين، هو محامي ومدافع عن حقوق العمال يقدم المساعدة القانونية المجانية للعمال. وهو أيضا عضو في مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف -منظمة غير حكومية مصرية متخصصة في مكافحة التعذيب وتقديم الدعم الطبي والقانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وقد تم توقيف محمد عدة مرات منذ تولي السيسي للسلطة ، والتحقيق معه في اتهامات تتعلق بدفاعه عن عمال المصانع وسمعته كناشط في دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- في 5 سبتمبر/أيلول 2013 ، قبض عليه الجيش المصري عند نقطة تفتيش في السويس أثناء سفره في حافلة من القاهرة لمقابلة ممثلي عمال المصانع الذين طلبوا استشارته القانونية. لم يتم توجيه أي اتهامات إليه ولكن تم احتجازه لمدة يومين والتحقيق معه بشبهة أنه "تهديد للأمن القومي" .[49]
- في 22 أبريل/نيسان 2016، أُلقي القبض على محمدين من منزله في الجيزة وسط موجة من الاعتداءات استمرت لمدة شهرين على المجتمع المدني وشهدت أكثر من 300 حالة اعتقال اعتباطي وعمليات توقيف تعسفية ومداهمات غير قانونية للمنازل وحالات اختفاء قسري ومحاكمات جائرة استهدفت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. اعتقل محمدين لمدة ستة أشهر بتهمة "الانضمام إلى جماعة محظورة ، والمشاركة في احتجاج غير قانوني والتآمر للإطاحة بالحكومة". ولم يتم إسقاط التهم حتى بعد إطلاق سراحه في أكتوبر/تشرين الأول 2016 .[50]
- في ليل 15 مايو/أيار 2018 ، قام أفراد من الشرطة وجهاز الأمن الوطني باعتقال المدافع محمدين من منزله، واحتجازه في مكان مجهول حتى مثوله أمام نيابة أمن الدولة العليا في منطقة التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة في 19 مايو/أيار. وبقي في الاحتجاز لغاية أكتوبر/تشرين الأول 2018 حيث تم التحقيق معه بتهمة "مساعدة منظمة إرهابية لتحقيق أهدافها" و "الدعوة إلى احتجاجات غير قانونية" ، في إشارة إلى الاحتجاج الاجتماعي-الاقتصادي (بشأن رسوم مترو الأنفاق) الذي لم يشارك فيه. كان من المفترض أن يتم الإفراج عنه في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2018 ، عندما تم رفض الاستئناف المقدم من نيابة أمن الدولة لإبقائه في الحبس الاحتياطي ، ولكن بدلاً من تنفيذ قرار المحكمة بالإفراج الفوري عنه ، أخفته نيابة أمن الدولة في الفترة ما بين 10 أكتوبر/تشرين الأول 2018 و 29 أكتوبر/تشرين الأول 2018، دون أن يتم إبلاغ عائلته أو محاميه بمكان وجوده .[51]

49 https://www.frontlinedefenders.org/en/case/release-haytham-mohamadeen#case-update-id-3317
50 https://www.frontlinedefenders.org/en/case/release-haytham-mohamadeen#case-update-id-4380
51 https://www.frontlinedefenders.org/en/case/detention-and-prosecution-haytham-mohamadeen#case-update-id-8489

سابعا: الطّرد من العمل

تم طرد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون في مجالات النقل العام ، وصناعة النسيج ، ومطاحن الحبوب ، ومصانع الأسمنت ، والتمريض بسبب مطالبتهم السلمية لحقوق العمال في شركاتهم أو مستشفياتهم أو مدارسهم. في العديد من الحالات ، عملت السلطات وإدارات الشركات بوضوح باستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان المعروفين بتوثيق الانتهاكات وتثقيف الزملاء حول قوانين العمل وقيادة الإضرابات.

أفاد العديد من المدافعين بأنهم كانوا يتعرضون للتهديد بعقوبات أخرى عندما كانوا يسعون إلى الانتصاف مع الإدارة أو الشرطة المحلية بعد طردهم نتيجة لنشاطهم. "مُنى"، المدافعة عن حقوق الإنسان من مصنع كانو بالإسكندرية، فصلت من عملها في عام 2013 لتنظيمها الإضراب، فراجعت مركز الشرطة لتقديم شكوى. بعد شرح قضيتها، لمجموعة من الضباط واستشهادها بحقوق التجمع والاحتجاج السلمي ، قال لها أحد الضباط: "انسوا الثورة. أنتِ محظوظة أنكِ طُردتِ فقط، كان الواجب علينا اعتقالك".

وفقاً للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين تمت مقابلتهم ، بالإضافة إلى طرد قادة العمال فرادى ، فإن العقاب الجماعي بالطرد أو الإيقاف عن العمل أمر شائع متزايد. في قضية ترسانة الإسكندرية ، تم منع ما يزيد عن ألفي عامل من الذهاب إلى أعمالهم في المصانع عقب اعتصام في مايو/أيار 2016؛ حيث لا يزال ما يقرب من 900 شخص بلا وظائف رغم مرور أكثر من عامين.

خلال سنوات مبارك ، كانت عمليات الطرد الجماعي من العمل غير شائعة ونادراً ما كانت دائمة. تمت معاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان بطرق متنوعة ولكن قليلا ما كان العمال يُطرَدون بالعشرات كعقوبة لتنظيمهم للإضراب. وأشارت المبادرة المصرية المستقلة "مؤسسة مؤشر الديمقراطية (DemoMeter)" ، التي تتابع الحركات الشعبية والتعبئة والإجراءات العقابية ضد المتظاهرين ، إلى أنه ما لا يقل عن 2,691 عاملاً ومهنيًا تم فصلهم من وظائفهم بين عيد العمال 2016 وعيد العمال 2017 لممارستهم لحقهم في الاحتجاج" .[52]

حالة: خلود ، مدافعة عن حقوق الإنسان ، وعاملة مصانع في بالإسكندرية

خلود، مدافعة عن حقوق العمال وعاملة في مصنع ومؤسسة مشاركة في المؤتمر الدائم لعمال الإسكندرية ، الذي يعتبر من أوائل الحركات العمالية التي نظمت بشكل مستقل في مصر وقدمت مجموعة من برامج الدعم للعمال في كافة أرجاء المحافظة.

في فبراير/شباط 2011 ، في اليوم الثاني الذي أعقب استقالة مبارك ، من بين الـ 4,000 عامل وعاملة في المصنع الذي تعمل فيه خلود، أضرب ما يقارب 2,000 شخص. وأفادت خلود وغيرها من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين كانوا حاضرين في ذلك اليوم بأن الغالبية العظمى من المضربين كانوا من النساء. وبعد الإضراب بيوم واحد ، تم تلبية جميع مطالب المجموعات. بين عامي 2011 و 2013 ، عارض التمثيل النقابي الموالي للدولة داخل مصنع كابو طلبات العمال للتفاوض من أجل الحصول على رواتب أعلى ، لذلك نظّمت خلود ونشطاء آخرون عدة إضرابات تطالب بحد أدنى من الأجور وظروف عمل أكثر أمانًا. وقد أدارت خلود الحملة العامة للتحرك ، والاتصالات الإعلامية ، والتواصل مع الوزارات المحلية ، كما قادت هتافات الاحتجاج أثناء الاعتصامات في المصنع وأمام وزارة القوى العاملة.

في عام 2013 ، أي بعد أسابيع من إسقاط الرئيس مرسي وتسلم الجيش للسلطة ، هاجمت الشرطة المتظاهرين في احتجاج عمالي في الإسكندرية بالضرب وبطلق الخرطوش . تم طرد خلود مع 10 ناشطين آخرين من العمل لقيادتها إضرابا عن العمل ، ثم أُجبرت على التوقيع على بيان مفاده إن المضربين أصيبوا أثناء قتال فيما بينهم. وفي وقت لاحق عرضت إدارة الشركة عليها الفرصة للعودة إلى العمل بشرط توقيعها على تعهد تتحمل فيه المسؤولية ، سلفا ، عن أي إضرابات مستقبلية في المصنع. فسرت خلود ذلك على أنها محاولة لإجبارها بأن تتحول إلى ناقدة لأنشطة العمال.

52 https://demometer.blogspot.ie/2017/04/744-2016-2017.html

شهادة: نور ، مدافعة عن حقوق الإنسان وممرضة في الإسكندرية

نور، ممرضة ومدافعة عن حقوق العمال في مؤتمر الإسكندرية الدائم للعمال. في عام 2011 أسست وأقامت أول نقابة ممرضات مستقلة في الإسكندرية وقادت مفاوضات لزيادة صغيرة على أجور الممرضات والعاملين نهارا في المستشفى. وفي الفترة من عام 2011 إلى عام 2013 ، قامت بالتوثيق حول إخفاق المستشفى في تنفيذ قرار وزارة القوى العاملة بدفع العاملين أجور إجازاتهم غير المستخدمة. وقد أدى تقريرها إلى تنفيذ القرار ولكن تعثرت المفاوضات بشأن الأجور فدخل أكثر من 500 ممرض وموظف من المستشفى في إضراب ناجح أدى إلى زيادة الرواتب.

"لقد عملت في المستشفيات منذ عام 1990 ، لكنني لم أكن ناشطًة حتى عام 2011 حيث رأينا الجميع في الشوارع وأدركنا أنهم ليسوا من الشباب فحسب، لذلك خرجنا جميعًا. بالطبع كان من المخيف تنظيم حركة جديدة للممرضات في العام 2011 ، فالأمن في مصر شديد دائمًا ولم يكن الإتحاد العام لنقابات عمال مصر يوما إلى جانبنا تحت ظل أي نظام ، ولكنه لم يكن مثل اليوم. عندما كان الإضراب السابق الذي قدناه ناجحا ، حصل كل عامل على مطلبه ولكن أدى ذلك إلى طردي من العمل لاحقا. تفردوا بي أنا فقط، لأنهم كانوا يعرفونني من جميع الإضرابات والمفاوضات ومرافقاتي للعمال إلى المحاكم. كنت الوحيدة التي فقدت وظيفتيها. ما زلت أسعى لمساعدة الناس من خلال مؤتمر الإسكندرية الدائم ، ولو أن سنوات مرت دون أن أستعيد وظيفتي".

شهادة: مُنى ، مدافعة عن حقوق الإنسان وعاملة مصانع في الإسكندرية

مُنى، مدافعة عن حقوق العمال ، وعاملة في مصنع بالإسكندرية ، ومن الرعيل الأول في مؤتمر الإسكندرية الدائم للعمال. في عام 2011 ، درست بشكل مستقل تشريعات حقوق العمال ، كما أدارت برامج في إطار المؤتمر الدائم وعملت على توعية عاملات المصنع بحقوقهن. ساعدت في تنظيم إضراب جزئي لعام 2013 في مصنع كابو للنسيج من مايو/أيار إلى يوليو/تموز ، وهي الأشهر الأخيرة من حكم مرسي. [53] أثناء الإضراب ، وضعت إدارة المصنع علامة مهينة على الباب "تقدم" عبرها فرصة للمدافعين عن حقوق الإنسان والعمال لـ "التسول" لاستعادة وظائفهم من جديد. عندما تم إسقاط مرسي في يونيو/حزيران 2013 ، استغلت إدارة المصنع الوضع الاقتصادي والأمني للشركة مهددة الناس بالعودة إلى العمل في الإسكندرية وفي كل البلاد. تم طرد أمل و 10 آخرين من قادة الإضراب. يقول المدافعون عن حقوق الإنسان أنه كان من الواضح أن الإدارة استهدفت هؤلاء لكونهم المعروفين بتوعية العمال الآخرين عن حقوقهم.

"دائماً ما تُستخدم قوانين العمل ضدنا ، ولكن إذا كنت تعرف كيفية قراءتها واستخدامها بشكل صحيح فإن بعضها مفيد بالفعل. تعتمد الشركات والحكومة على حقيقة أننا لا نعرف كيفية استخدام القانون ، وأننا نجهل حقوقنا. وبدأت المضايقات عندما بدأت بجمع الفتيات لتعليمهن قوانين العمل".

شهادة: فاطمة ، مدافعة حقوق الإنسان وممرضة في القاهرة

فاطمة، مدافعة عن حقوق العمال وداعية صحية وممرضة في القاهرة. عملت في المستشفيات العامة والخاصة منذ عام 1993 وبدأت في تنظيم حركات رائدة لحقوق الممرضات في عام 2010. من عام 2010 إلى عام 2016 ، تعرضت باستمرار للمضايقة والتهديد في المستشفى الذي كانت تعمل فيه على يد موظفي أمن الدولة في ظل كل الأنظمة الأربعة المتعاقبة في مصر، ولكنها تقول بأن العنف والعقوبات قد ازدادت بشكل كبير منذ عام 2016. وقد تعرضت لاعتداء جسدي من قبل ضابطات الشرطة عند محاولتهن الدخول في اجتماع نقابي في عام 2016 ، وطردت من وظيفتها في عام 2017 وذلك بعد مناقشة القضايا المتعلقة بنظام الرعاية الصحية المصري على شاشة التلفزيون في عام 2017.

"في يناير/كانون الأول 2017 دُعيتُ للحديث عن قضايا الرعاية الصحية في برنامج تلفزيوني ، ولأن الوضع يائس للغاية ، لبيّتُ الدعوة. تحدثتُ عن نقص الأدوية ومشاكلنا في نظام الرعاية الصحية. في غضون أسبوع تم طردي. هذا لم يحدث أبدا في عهد مبارك. لقد تعرضت للترهيب والمضايقة ، نعم ، واتصلوا بأبي وهددوه بأن عليه أن "يضبطني" ، ولكنني لم أفقد وظيفتي أبدًا بسبب التحدث".

53 يث يحتج بعض العمال ويعمل آخرون ، وذلك بهدف منع إدارة الشركات والمسؤولين الحكوميين من الإدعاء بأن العمال يسعون إلى الإضرار بالمصنع وتدمير الاقتصاد الوطني وتثبيط الاستثمار الأجنبي.

ثامنا: اعتداءات على أساس الجنس

يتم نشر التمييز بين الجنسين ومجموعة متنوعة من التهجمات الجنسية بداخل حركات حقوق العمال في مصر وضدها من أجل الحد مما تقوم به المدافعات من عمل قوي. وقد أفادت المدافعات اللاتي ينشطن في حركات حقوق العمال بوقوع مجموعة من الاعتداءات والتهديدات التي تسببت في انقسامات على أساس الجنس بداخل حركاتهم وعائلاتهم.

تشير تقارير المدافعات عن حقوق الإنسان إلى أن آباءهن وغيرهم من الأقارب الذكور يتلقون مكالمات هاتفية من أمن الدولة تطالبهم "بضبط" نشاط بناتهم. في عدد من القضايا القضائية التي يحاكم فيها المدافعون عن حقوق العمال بسبب الإضراب ، عملت المحاكمات العسكرية والمدنية على إيجاد شرخ بين المدافعين والمدافعات ، وتفكيك التضامن ، وتآكل إرادة النشطاء للاستمرار في إضرابهم واحتجاجهم. وقد أبلغ العديد من المدافعات عن تلقي ضغوط من زملائهن الذكور لوقف نشاطهن بعد تهديدات المدعين العسكريين والمدنيين بأن الرجال هم فقط الذين سيُسجنون. وتقول المدافعات إن مثل هذه التهديدات تُعزز مسألة أن المخاطر التي يواجهها الرجال أكثرهي أكبر من تلك التي تواجهها النساء (مثل أحكام السجن الطويلة أو عمليات القتل) ، وأن زملائهن الذكور غالباً ما يتجاهلون المخاطر الجسيمة التي تواجهها النساء المدافعات عن حقوق الإنسان..

كما أفادت المدافعات عن حقوق النساء العاملات في قطاعات التمريض والتعليم والمنسوجات أنهن أخرجن من الأدوار القيادية في المنظمات التي ساعدن في تأسيسها. ويقول لنا زملاؤنا الذكور: "إننا في مجتمع محافظ" كأعذار لإزالة المدافعات عن حقوق الإنسان من المناصب القيادية ومن فرص التحدث ومهام التوعية إلى المجتمعات الريفية أو النائية.

"عندما يقول [النشطاء الذكور] أشياء للنساء مثل "يجب عليكن التوقف عن الإضراب الآن لأنهم لن يعاقبونكن كما يعاقبوننا" ، فإنهم يفكرون فقط في الاعتقال. إنهم يتجاهلون تماما ما نواجهه. فنحن [لدينا] فرصة أقل بكثير للوصول إلى المحامين ، وقد تتبرأ منا عائلاتنا لأننا نخرج ونتحدث في العلن ، ثم أن في مصر أنتِ دائما معرضة لخطر الاعتداء الجنسي. إنهم لا يرون أيًا من ذلك".

- مدافعة عن حقوق الإنسان من القاهرة

حالة: خلود ، مدافعة عن حقوق الإنسان ، وعاملة

وواصلت أمل و 10 من قادة الإضراب العمل لمدة ثلاثة أشهر إضافية بعد طردهم من مصنع كابو ، مثلما يسمح به القانون ، وناموا في المصنع خلال الليل احتجاجًا على الطرد. في أواخر عام 2013 ، جاء مسؤولون عسكريون إلى المصنع وهددوا بالقبض على الذكور من بين المجموعة ، إلا إذا تراجع الرجال الأحد عشر والنساء الأربع عن احتجاجهم. استقال بعض النشطاء الذكور وضغطوا على النساء لفعل الشيء ذاته ، قائلين بأن الثمن الذي سيدفعونه لن يكون قابلاً للمقارنة.

نُور ، مدافعة عن حقوق الإنسان، وممرضة في الإسكندرية

في مايو/أيار 2011 ، أسست المدافعة نور أول نقابة مستقلة للممرضين والممرضات في الإسكندرية بهدف الضغط على مديري المستشفيات للتنفيذ الصحيح للتشريعات التي تحمي العاملين. وسبق لها أن قادت حملة ناجحة للتوثيق والدعوة ضد تقاعس الإدارة عن تسديد فترة الإجازة غير المستخدمة -بحسب ماهو منصوص عليه في القانون. وقادت جهود الاتحاد للحصول على موافقة المستشفى لكي تعمل النقابة الجديدة بحرية، ونظمت الاجتماعات ، وبنت خطط المدافعة ، ومثلت المجموعة في المفاوضات مع الإدارة ، وقادت جهود التوعية وتسجيل الأعضاء الجدد. وعندما بدأت النقابة بتبوء مواقع ريادية رسمية في وقت لاحق من ذلك العام ، ضغط عليها الممرضون الذكور لتأخذ منصب نائب الرئيس بدلاً من رئاسة النقابة ، وأقصوها عن فرص التحدث أمام الجمهور وقاموا جميعهم بتفويض مهام السكرتارية إليها.

شهادة: مريم ، مدافعة عن حقوق الإنسان، ومدرسة في القاهرة

مريم هي مدافعة عن حقوق الإنسان، ومدرّسة، والمؤسسة المشاركة للاتحاد المصري للمعلمين بعد ثورة 2011 ، والنائبة السابقة لرئيس لجنة الجيزة في الاتحاد. من أوائل عام 2000 ، كانت مدافعة بارزة عن مجموعة من الحقوق المتعلقة بالتعليم بما في ذلك أجور المعلمين والفساد في نظام التعليم المصري ، والافتقار إلى الشفافية في تصميم المناهج الدراسية ، وزيادة نسبة التلاميذ إلى المعلمين ، والطبيعة شبه الإلزامية للرسوم الخاصة للتلاميذ بنوعيهم (بسبب الافتقار إلى التعليم الكافي في المدارس) وللمعلمين (بسبب التدني المزمن للراتب الذي يضطرهم لأن يقوموا بالتدريس الخاص خارج ساعات العمل لدعم عائلاتهم) [54] . كانت واحدة من منظمي الإضراب الجماعي للمعلمين في سبتمبر/أيلول 2011 ، وهي المرة الأولى التي تظاهر فيها المعلمون المصريون على نطاق وطني منذ عام 1951 ، ولعبت دورا هاما في تأسيس نقابة المعلمين المستقلة بعد الثورة. وعندما بدأت النقابة بالتوسع إلى خارج القاهرة من مئات الأعضاء إلى عشرات الآلاف ، تقول بأنها أُجبرت من قبل الذكور على ترك الأدوار القيادية.

"في البداية ، في أيام الثورة وخلال عام 2011 ، بدا الجميع سعداء لي لقيامي بقيادة العمل. في عام 2012 ، بدأ [الزملاء الذكور] في قول أشياء مثل "نحن ذاهبون إلى القرى غدًا لمقابلة المزيد من المعلمين وسنجلس في المقاهي وهذا لا يناسب امرأة". وهل أصبحت أنا امرأة يوم أمس؟ كان من الواضح أنهم لا يريدونني - كإمرأة غير محجَّبَة من القاهرة وتدخن - لتمثل النقابة أمام الرجال في المناطق التي يفكرون بأنها أكثر محافظةً. عندما كنا صغارا وحضريين كان يناسبني القيام بكل العمل، ولكن عندما أصبحنا حركة وطنية ضخمة ، فجأة صرت قائدة غير مناسبة. عرضوا عليّ القيام بدور رمزي كرئيسة "لجنة المرأة"، ولكن هذا لا يناسبني"

54 Interview with an Egyptian Teacher. Teacher Solidarity. 26 November 2012. https://teachersolidarity.com/blog/interview-with-an-egyptian-teacher

تاسعا: سلاحُ الفَقر

"سواءً كنت في السجن أو كنت طليقًا دون عمل ، في الحالتين فإن عائلتك لا تملك المال لشراء الطعام".

- ناجي رشاد ، مدافع عن حقوق العمال وعامل مصنع حبوب في القاهرة

السلطات الحكومية والاتحاد العام لنقابات عمال مصر الموالي للدولة ومديرو الشركات والمجالس يستخدمون سلاح الفقر للحد من عمل المدافعين عن حقوق العمال. وتتضمن الأساليب:

- قيام الشركات بنقل المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان إلى مصانع بعيدة عن مدنهم الأصلية ، مما يزيد عليهم أعباء السفر لتغرق عائلاتهم في المزيد من المصاعب الاقتصادية، وذلك عقابًا لهم على نشاطهم.
- عمليات الطرد من العمل، أدت إلى تراجع كبير في التضامن بين مدافعي حقوق العمال ومجتمعاتهم التي تخشى من عدم تمكنها من تأمين الطعام والمسكن في حال التحقت بالأنشطة التي يقودها المدافعون أو تضامنت معهم.
- ، يتعمد ممثلو الاتحاد العام بتهديد العمال بمواصلة دفع مستحقاتهم لعلمهم بأن معظم العمال لا يستطيعون تحمل دفع الرسوم لعضوية نقابتين ، بحيث يتحمل المدافعون أنفسهم رسوم النقابات التي يديرونها إذا رغب عمال آخرون في الانضمام إليها.
- المدافعون عن حقوق العمال مهددون بالاستقالة من وظائفهم في المصانع ووسائل المواصلات والمستشفيات لقاء إطلاق سراحهم.

كما تستخدم الحواجز المالية والفئوية أيضا لمنع المدافعين من الوصول إلى مواقع القيادة والسلطة. في العديد من القطاعات ، النقابات المحلية المتوافقة مع الاتحاد العام تطلب من العمال أن يأخذوا إجازة من العمل للترشح للتمثيل النقابي. يتطلب مزيدا من التمويل لإدارة حملة انتخابية فعالة ، كما إن العديد من القطاعات تطلب من العمال الحصول على إذن مسبق من مشرفيهم المباشرين للترشح. فالنسبة للعمال الراغبين في تمثيل العمال الآخرين، يبدو في الغالب أن الفقر هو حاجز لا يمكن تجاوزه.

شهادة: فاطمة ، مدافعة حقوق الإنسان وممرضة من القاهرة

"حصل القائد الحالي لفرع التمريض في الاتحاد الوطني على مركزه في انتخابات مزورة عام 2012. كان هناك شرط بأن تحصل على موافقة مديرك المباشر لكي تترشح وتبدأ بالحملة وهو أمر صعب للغاية. مدراؤنا لا يريدوننا أن نتسبب بالمشاكل ، والنساء لا يطلبن الإذن بالترشّح لأنهم لا يرغبن في تعريض وظائفهن للخطر. عادة لا يعتقد المدراء بأننا مؤهلين - بعضهم يتحجج بأمور كنقص في التعليم. لذلك من المستحيل في الأساس على الناشطات أو النساء الفقيرات غير المرتبطات بالحكومة الترشح لعضوية إدارة النقابة. حاولت الحصول على إذن من مديري في عام 2012 لكنه رفض حتى مقابلتي. كانت هناك انتخابات أخرى في عام 2016. وبعد أن قمنا بالإحتجاج ، أزالوا شرط الحصول على إذن إداري ، لكن القائد القديم احتفظ بالمركز لأن لا أحد غيره كان لديه المال أو الإجازة ليرشح نفسه.

شهادة: ناجى رشاد ، مدافع عن حقوق الإنسان وعامل حبوب من القاهرة

ناجي رشاد، ناشط عمالي وعامل سابق في مطحنة حبوب من جنوب القاهرة. منذ أكثر من عشرين عامًا ورشاد ينظم الأنشطة لحقوق العمال في القاهرة ويجري الإتصالات مع المدافعين عن حقوق الإنسان في محافظات أخرى لتشكيل شبكات تضامن وطنية. في أكتوبر/تشرين الأول 2017 ، تحدث رشاد علنًا في الجمعية العامة لمصنع حبوب القاهرة الجنوبية عن الفساد والمحسوبية في إدارة الشركة وعن فشل قيادة الجمعية في تنفيذ القرارات التي يتخذها العمال في الجمعية. وفي 3 ديسمبر/كانون الأول 2017 ، خصمت الشركة أجر خمسة أيام من راتبه وحولته إلى مصنع آخر في مصر القديمة يبعد أكثر من ساعة من منزله في وراق حيث صارت اعباء التنقل من وإلى المصنع الجديد تشكل مصاعب مالية عليه وعلى عائلته. في 5 ديسمبر/كانون الأول 2017 ، بدأ إضرابا عن الطعام للاحتجاج على نقله وحشد اهتمام وسائل الإعلام لوضع العمال في مطحنة الحبوب. ثم أخبره العديد من زملائه بأنهم تعرضوا للتحذير من إدارة الشركة وعناصر أمن الدولة بعدم دعمه أو الانضمام إلى الإضراب عن الطعام أو القيام بإضرابات مستقبلية. فأنهى إضرابه عن الطعام في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017.

"هناك ثلاثة أسلحة كبيرة تستخدمها الدولة ضدنا؛ السلاح الاكبر هو المال. لقد قطعوا موارد الدخل عن عائلات الناشطين عبر طردهم من وظائفهم أو أيقافهم عن أعمالهم أو حرمانهم من مرتباتهم أو نقلهم إلى مصانع أخرى - وهو ثمن باهض - كعقوبة. وقد حدثت العديد من حالات الطلاق عندما دفعت العائلات المكافحة نحو مزيد من الفقر بسبب قرار المصنع بمعاقبة ناشط عمّالي. كما نشروا الكثير من الشائعات حول الاعتقالات والمحاكم العسكرية - تقول الإدارة للناس أنه لا يمكن الطعن في قرارات المحاكم العسكرية. يستغلون جهل الناس بالأمور القانونية. وثالثًا ، يعلمون أننا لا نملك المال لندفع للمحامين لندافع عن أنفسنا من الخطرين السالفين. فينتهي الأمر بالعمال بالمثول أمام المحاكم -وأحيانا المحاكم العسكرية- بدون تمثيل قانوني ، فيقايضونهم بتقديم استقلاتهم من وظائفهم لقاء حريتهم. ولكن سواء كنت في السجن أو كنت حراً دون عمل ، في كلتا الحالتين ، تبقى أسرتك بلا مال وبالتالي بلا طعام".

دراسة حالة: أسمنت أسوان - "إذا حذوت حذوهم ، سُتفصَل من عملك".

في يوليو/تموز 2017 ، احترق ثلاثة عمال في مصنع أسمنت أسوان التابع لشركة ميدكوم حتى الموت نتيجة إبقائهم في الموقع خلال أعمال الصيانة. ثم تم اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يطالبون بإجراء تحقيق في حالات الوفاة والمطالبة بإتخاذ إجراءات السلامة في الشركة وتقديم المسؤولين للمحاكمة ؛ كما تم تهديد الآخرين بالطرد إذا دخلوا في أنشطة تضامنية مع المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين.

ميدكوم هي شركة إنشاءات مصرية مقرها في القاهرة، قامت بتنفيذ عدد من المشاريع الكبيرة في البلاد للعملاء المحليين والأجانب. على موقعها الإلكتروني هناك قائمة مشاريع تشمل مشاريع في مطار القاهرة الدولي ، والبورصة المصرية ، وجميع الأعمال الكهروميكانيكية والبنية التحتية الرئيسية لمبنى البعثة الاقتصادية في السفارة الفرنسية في القاهرة . [55]

في 23 يوليو/تموز 2017 ، تسربت مادة ، تم تسخينها إلى حوالي 1,200 درجة مئوية ، إلى منطقة عمل مما أسفر عن تفحّم ثلاثة منهم وإصابة آخرين. وأفاد العمال أنهم اضطروا إلى إزالة جثث زملائهم المتفحمة من مكان العمل. وهكذا تسبب إهمال الشركة - ورفض وقف الإنتاج أثناء الصيانة - في هذه حالات الوفاة المريبة هذه- حسبما صرّح المدافعون عن حقوق الإنسان وقادة الإضراب. وقال أحد المضربين لموقع "مدى مصر" الإعلامي: "لو كانت تدابير السلامة مطبقة كما يجب، لما كان يفترض أن يكون العمال في موقع العمل أثناء أعمال الصيانة" . [56]

أضرب العمال عن العمل مطالبين بإجراء تحقيق في حالات الوفاة وإجراءات السلامة في الشركة. بعد فترة وجيزة ، داهمت الشرطة مساكنهم واعتقلت 25 من المضربين. فحاول عمال آخرون الذهاب إلى مركز الشرطة تضامنا معهم وحماية لهم ؛ حيث كان قد أبلغهم المدافعون المصريون بأن ذلك قد يقلل كثيرا من خطر تعرضهم للتعذيب و سوء المعاملة في الاحتجاز لو علم عناصر الأمن أن ناشطين آخرين يراقبون ويتابعون قضيتهم. فهدد الأمن بطرد أي شخص فورا إذا غادر الشركة ، مما يترك العمال الذين سعوا إلى التضامن مع زملائهم وتوثيق قضيتهم حائرين بين خيارَي "إطعام أطفالهم أوحماية زملائهم" - كما ذكر أحد المسؤولين عن المدافعين الذين تمت مقابلتهم.

بعد ذلك، أفرج الأمن عن 17 عامل ، فيما بقى 8 آخرون قيد المحاكمة قرابة العام بتهمة إعاقة سبل الإنتاج والتحريض على الإضراب واستخدام العنف وتهديد موظفي الدولة.

في أغسطس/آب 2017 ، ردت شركة "ميدكوم أسوان اسمنت" على مزاعم الإهمال والتحقيق من مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان، زاعمةً أن الوفيات نتجت عن الطبيعة الخطيرة لأعمال الأسمنت بشكل عام ، وأن العمال الثمانية المحتجزين فيما يتصل بالوفيات قد أُفرج عنهم بدون توجيه أي تهمة ضدهم [57] . والواقع هو أن التهم لم تسقط عن جميع العمال إلا في يونيو/حزيران 2018.

55 http://www.medcomegypt.com/pb7.html. Accessed 11 April 2018.
56 https://www.madamasr.com/en/2017/07/29/news/u/engineer-dies-after-sustaining-injuries-at-aswan-cement-plant-bringing-death-toll-to-3/
57 MEDCOM response to inquiry from the Business and Human Rights Resource Centre, 16 August 2017. https://tinyurl.com/y9ea3tqw

عاشرا: التَجمُّع وتشكيل الجمعيّات

اختفت مساحة حرية التجمع وتكوين الجمعيات في مصر. فعلاوةً على القيود القانونية الصارمة التي تحظر النقابات المستقلة (ثالثا) ، يقوم المدافعون عن حقوق الإنسان بالإبلاغ عن مجموعة من انتهاكات حقوقهم في حرية التجمع وتكوين الجمعيات ، بما في ذلك منعهم من دخول اجتماعات النقابة ، والترهيب من قبل أمن الدولة بمنعهم من الاجتماع مع العمال لتوثيق الانتهاكات ، والاضطرار للاجتماع سرا في مواقع غير آمنة ، والانتقام ضد العمال الذين يتصلون بالمدافعين عن حقوق الإنسان للحصول على الدعم.

أ) استبعاد من اجتماعات النقابة

يذكر المدافعون عن حقوق الإنسان تعرضهم للتهديد بعدم الحضور أو منعهم من الدخول في اجتماعات النقابات المعترف بها حكوميا ، في محاولة واضحة للاحتفاظ بالنشاط القائم على الحقوق والنقاش بعيداً عن النقابات المعترف بها رسمياً.

في عام 2016 ، منعني الأمن من دخول الجمعية العامة للاتحاد الوطني. كنت هناك لأسلم الأوراق الخاصة بالتشريعات المتعلقة بحقوق العمال ومناقشة سياسات العمل في ظل النظام [السيسي]. رأوني أقترب فأمسكوا بي. لقد حاولت منعهم وقلت إني عضو مستحق وأقوم بتسديد الرسوم ولدي الحق في حضور التجمع والتحدث. وضعني الضباط في شاحنة شرطة وأخذوني إلى المحطة. سمحوا لي بالذهاب لكن هددوني بعدم حضور الجمعية العامة المقبلة. إذا لم أكن أتحدث إلى الممرضات في العمل ولا يمكنني تنظيم مؤتمر مستقل وأنا أتعرض للهجوم لمحاولتي التحدث مع الاتحاد الذي تم تأسيسه من قبل الدولة ، فماذا يمكنني أن أفعل إذاً؟"

- فاطمة ، مدافعة حقوق الإنسان وممرضة في القاهرة

ب) أماكن الاجتماع

أفاد المدافعون عن حقوق العمال أنه من شبه المستحيل الوصول إلى مكان آمن للتجمع مع الزملاء ، وذلك بسبب: رفض الحكومة المستمر الموافقة على تسجيل النقابات المستقلة ومنظمات حقوق العمال ؛ والخوف المهيمن من الاعتقالات الجماعية المستمرة للعمال ؛ وعدم القدرة على توفير مساحة اجتماع آمنة. ولذلك ، قدمت منظمات حقوق الإنسان والأحزاب السياسية الداعمة للحركات العمالية مقارها ومكاتبها لجماعات حقوق العمال كي تجتمع فيها.

ومع ذلك ، ولأن جميع التجمعات تقريبا معرضة للتهديد في مصر ، فإن الاجتماع في مكتب حزب سياسي أو منظمة لحقوق الإنسان يعرض جماعات حقوق العمال لخطر الاعتقال بسبب انتمائهم المزعوم إلى هذه الجماعات. في الإسكندرية ، تم اعتقال نشطاء حقوق العمال عندما قام الحزب السياسي الذي يستضيفهم في غرفة خلفية بالتظاهر في الخارج في نفس الوقت. وفي القاهرة ، أدت عشرات المداهمات على مكاتب المدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2016 إلى التوقف عن استضافة الاجتماعات النقابية خشية تعرض العمال للخطر. في مارس/آذار 2018 ، حاولت قوات الأمن إيقاف مؤتمر لحقوق العمال عقده عمال المواصلات بمقر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القاهرة ، وتهديد المحامين ومن ثم نصب نقاط لفحص البطاقة الشخصية لكل مشارك.

ج) انتهاكات حق النفاذ الى المستندات

في القاهرة ، يتعذر على الممرضين والممرضات المدافعين عن حقوق الإنسان زيارة المستشفيات للتحدث إلى الممرضين والممرضات حول الرواتب والتمييز وسوء المعاملة ، وقد قاموا بتغيير تنظيمهم عبر الإنترنت مما يجلب المزيد من المخاطرة مع معلوماتهم الضئيلة في قضايا الأمن الرقمي المحدودة بالتنظيم عبر فيسبوك. ولكن لا توجد خبرة في التخفيف من هذه المخاطر. في الإسكندرية ، يتعذر على المدافعين المتطوعين بمؤتمر الإسكندرية الدائم للعمال الوصول إلى مواقع العمال بعد طردهم من العمل بسبب تنظيمهم السلمي. المدافعون من ذوي الخبرة في حقوق التعليم والذين يعملون في منظمات حقوق الإنسان في القاهرة، قللوا من المهمات البحثية التي تتطلب مقابلة المعلمين وذلك بسبب الإعتقالات المستمرة والمقاضاة العسكرية للمدافعين عن حقوق الإنسان.

"في عهد مبارك والمجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وخاصة مرسي ، كنت نشيطة للغاية. نعم كانت هناك مضايقات ، لكن يمكنني السفر في كل مكان [إلى مستشفيات مختلفة] والتحدث مع الناس بحرّية. ولكني لم أعد قادرة على الذهاب إلى المستشفى لمقابلة الممرضين والممرضات لأن الأمن عدواني للغاية. علينا أن نكتفي باستخدام فيسبوك للتواصل ولتوثيق الإساءات لأننا لا نستطيع أن نلتقي حضورياً".

- مدافعة عن حقوق الإنسان وممرضة من القاهرة

شهادة: خلود ، من مصنع في الإسكندرية

أفاد قادة مدافعون من مؤتمر الإسكندرية الدائم للعمال عن وجود مشكلات أمنية حادة تتعلق بعدم وجود مساحة آمنة للاجتماعات في الإسكندرية. في السنوات الأولى من تأسيس المؤتمر ، حاول العمال تجميع المال لتأمين مكان لاجتماعاتهم ، ولكن بسبب اضطرار العمال إلى تسديد مستحقاتهم إلى الاتحاد الرسمي الحكومي ، لا يستطيع سوى عدد قليل جداً من العمال في الإسكندرية تحمل عبء إضافي. لم توافق أي حكومة منذ عام 2011 على تسجيل المنظمة ، وبسبب القمع المفرط في ظل نظام السيسي ، لا توجد مساحة آمنة في المدينة للناشطين والعمال للتجمع فيها لمناقشة حقوق العمال دون خوف من الهجوم والاعتقال والعقاب في العمل. خلال عطلة رمضان في عام 2017 ، عرض حزب الكرامة السياسي على المدافعين عن حقوق العمال من المؤتمر الدائم غرفة صغيرة بداخل مقرهم للاجتماع خلال احتجاج الحزب ضد قرار الحكومة ببيع جزر تيران وصنافير إلى المملكة العربية "السعودية". على الرغم من عدم انتسابهم إلى حزب الكرامة ، وعدم عقدهم للاجتماعات عادة خلال العطلة ، إلا أن المدافعين عن حقوق الإنسان قبلوا العرض لأنهم لم يتمكنوا من مقابلة العمال في أي مكان آخر منذ عام واحد تقريبًا. داهمت الشرطة احتجاجات تيران وصنافير ، التي نُظمت خارج المقر ، وألقت القبض على أربعة عمال من اجتماع مؤتمر الإسكندرية الدائم في المبنى.

"إنه أسوأ من أن نُجبر على العمل تحت الأرض. نحن نرفض التوقف ، ولكن بحلول عام 2015 لم يعد من الممكن لنا أن نجتمع في أي مكان - المصانع والمقاهي وحتى بيوتنا. تعتبر الخيارات المتبقية لأماكن التجمع خطرة بشكل لا يصدق. في العادة لا نجتمع في مقار الأحزاب السياسية ، لكننا كنا بحاجة ماسة للقاء بالعمال. في عهد السيسي ، أي تجمع يضم أكثر من عدد قليل من الأشخاص يجتذب اهتمام أمن الدولة ، لذلك كانت الفكرة أن الاحتجاج في الخارج سيعطي نوعًا من التغطية للعمال. لكن الشرطة هاجمت احتجاجات نشطاء حقوق الأراضي في الخارج وأخذت معها أربعة من عمالنا. إلى جانب العقاب المستمر في المصانع ضد العمال الذين يلتمسون مساعدتنا ، أصبح العمال ينظرون إلينا الآن بأننا أكثر خطورة مما كنا عليه قبل هذه الاعتقالات".

- خلود ، مدافعة عن حقوق الإنسان وعاملة مصنع في بالإسكندرية.

د) الترهيب والإنتقام لمجرد التواصل مع مدافعي حقوق الإنسان

تقوم عناصر أمن الدولة بالتردد على المصانع والمستشفيات عندما يكون المدافعون عن حقوق الإنسان في الدوام بهدف المضايقة والترهيب ؛ ويقول المدافعون إن ذلك يخيف زملاءهم لأنه يصورهم أمام الجميع بأنهم أشخاص خطرين. كما يقوم مسؤولو الأمن أيضا بالتردد على المستشفيات والمصانع في الأيام التي لا يكون فيها المدافعون خارج الدوام بهدف استجواب زملائهم وتحذيرهم من الارتباط بالمدافعين. ويفيد أحد المدافعين من أحد مصانع المحلة أن عناصر أمن المصنع يقفون بالقرب من مكان عمله لساعات أثناء النوبة لترهيبه وضمان عدم قيام العمال الآخرين بالتحدث إليه. كما أفادت إحدى الممرضات المدافعات عن حقوق الإنسان من القاهرة بأن عناصر من جهاز أمن الدولة جاءوا إلى المستشفى ، "راقبوني وأنا أسجل دخولي ومكثوا هناك طيلة ساعات الدوام ثم استمروا في مراقبتي حتى غادرت مكان العمل".

تم توجيه تحذيرات للعمال في القاهرة والإسكندرية وأسوان والمحلة بأن لا يسعوا للحصول على دعم من المحامين ومجموعات الدفاع وغيرها من المدافعين عن حقوق الإنسان. في القاهرة ، ذكر المحامي العمالي مالك عدلي أن موكليه -والعديد منهم من المدافعين وقادة الإضرابات- يتعرضون بشكل مستمر للتهديد من قبل أرباب أعمالهم وقوات الأمن لكي يغيروا محاميهم إلى آخرين لا يملكون الخبرة في قوانين العمل. في الإسكندرية ، تلقت المدافعات عن حقوق الإنسان من مؤتمر الإسكندرية الدائم للعمال تقارير من مصنع كابو أن عددا من العمال تعرضوا للتهديد بالطرد من العمل إذا ما اتصلوا بمؤتمر الإسكندرية الدائم للعمال.

"إنه أصعب من أي وقت مضى أن ندافع عن العمال والنقابيين، فيما تحاول الحكومة أن تخيفهم منا. فقد تم تهديد العديد من الموكلين بتغيير محاميهم ثم انتهى بهم الأمر مع محامين لا خبرة لديهم في قوانين العمل. السلطات "تذكّر" العمال بما حدث لي ، فيقول العامل لنفسه: إذا أمكن اعتقال وتعذيب هذا المحامي ذو الاتصالات والعلاقات والدعم الدولي ، كيف يمكن أن لا يحدث ذلك لي أنا؟ فالأمر أكبر من مجرد اعتقالنا وضربنا ، إنهم يجعلون من الخطير على العمال الاتصال بنا".

- مالك عدلي ، محامي ومدافع عن حقوق الإنسان.

شهادة: مدافعة عن حقوق الإنسان من القاهرة

مدافعة عن حقوق الإنسان في القاهرة، تعمل على أبحاث في مجال حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع التركيز على التعليم ، أصبحت اليوم غير قادرةعلى زيارة المدارس لمجموعة من المشاريع البحثية، وذلك خشية التعرض للاعتقال والمحاكمة العسكرية.

"للوصول إلى موقع تعليمي بهدف توثيق ظروف عمل المدرسين والحقوق التعليمية للطلاب ، يكون من المنطقي أن تحصل على إذن من المديرية ومن وزارة التربية والتعليم. لكننا الآن أصبحنا بحاجة إلى أخذ الإذن من أمن الدولة للتحدث مع معلم. وإذا ما تم ضبطي وأنا أجري مقابلات مع معلمين ، يمكن اتهامي بخرق المرسوم الرئاسي ، إذ يمكنهم اعتبار المدرسة تحت سيطرة الجيش لأنها مؤسسة عامة. ويمكن أن ينتهي بي الأمر في المحكمة العسكرية بتهمة إجراء مقابلة مع معلمة في دار الحضانة حول جدول أعمالها".

مصنع كابو - الإسكندرية

بعد طردها من مصنع كابو ، استمرت المدافعة عن حقوق الإنسان، أمل، في توثيق انتهاكات حقوق العمال داخل المصنع بناءً على التقارير التي تصلها من زملائها. واستمر زملاؤها في الإتصال بها للمساعدة في تقديم دعاوى ضد الشركة ، ولا سيما تلك المتعلقة بالفصل التعسفي من العمل والمكافآت المحتجزة. ووفقاً للتقارير التي تلقتها ، تم فصل أكثر من 1,500 شخص من المصنع دون سبب منذ 2013. تساعد أمل على ربطهم بتمثيل قانوني مجاني أو بأسعار معقولة ولتوثيق قضيتهم وفقًا لقوانين العمل. أفاد عمال المصنع أن عمال كابو الذين يتصلون بالمدافعين وبالمؤتمر الدائم للإسكندرية من أجل الدعم يواجهون التهديد وتخفيض الرواتب وحتى الطرد أكثر بكثير من أولئك الذين لا يطلبون المساعدة بعد انتهاك حقوقهم. وتفيد أمل أنه منذ عام 2013 ، علمت عن 10 من عمال كابو الذين تم طردهم أو إيقالهم من العمل لمجرد قيامهم بالاتصال بها من أجل الحصول على الدعم. وقد قامت شركة أخرى في الإسكندرية بطرد مجموعة من العمال الذين ذهبوا إلى المدافعين عن حقوق الإنسان من المؤتمر الدائم للدعم القانوني والإعلامي في عام 2014 [58] . وبعد أن فصلتهم الإدارة ، ورد أنه قيل للعمال: "فليساعدكم مؤتمركم الدائم الآن".

58 ثلاثة من أعضاء مؤتمر الإسكندرية الدائم للعمال.

حادي عشر: توصيات

للحكومة المصرية:

- إسقاط جميع التهم الموجهة ضد المدافعين عن حقوق العمال والنقابات العمالية وعمال جميع القطاعات الذين تم استهدافهم نتيجة لنشاطهم السلمي وتنظيمهم وقيادتهم للنضال من أجل حقوق العمال ؛
- إنهاء ممارسة محاكمة العمال المدنيين والمدافعين عن حقوق العمال أمام محاكم عسكرية أو محاكم استثنائية أخرى أوجدتها حالة الطوارئ ؛
- وقف استهداف النقابيين والمدافعين عن حقوق العمال بمن فيهم المدافعات عن حقوق العمال في جميع الظروف ، حتى يتمكنوا من القيام بأنشطتهم المشروعة في مجال حقوق الإنسان دون خوف من الانتقام و دون أي قيود بما في ذلك المضايقة القضائية ؛
- تهيئة بيئة مواتية لنقابات العمال الحرة والمستقلة لتمثيل المصلحة الحقيقية لأعضائها من خلال إلغاء القانون 213 لعام 2017 ، الذي يتناقض مع المادة 676 من دستور 2014 التي تضمن حق العمال في إنشاء النقابات والاتحادات ؛
- احترام حق العمال في الإضراب ، بمن فيهم عمال الشركات والمواقع التي تملكها أو تديرها وزارة الدفاع ، وضمان تنفيذ الالتزامات القانونية المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية ، ولا سيما 87 و 98 ، عن طريق إصلاح جميع الأحكام في قانون العقوبات وقانون العمل الذي يقيد الحق في الإضراب ؛
- إزالة الشروط العتبية لتشكيل النقابات وضمان أن العمال وممثليهم يديرون نقابتهم بشكل مستقل ؛
- تعديل القانون رقم 107 لعام 2013 لوضع حد للقيود التعسفية وغير الضرورية على الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والمظاهرات السلمية وإلغاء القانون رقم 10 لعام 1914 الذي يجرم ويفرض عقوبات قاسية على تجمعات من خمسة أشخاص أو أكثر إذا اعتبرت السلطات أن التجمع يمثل تهديدًا للسلم العام ؛
- الكف عن مضايقة وترهيب المحامين الذين يقدمون مساعدة قانونية مجانية للعمال والمدافعين عن حقوق العمال ؛
- إزالة القيود المفروضة على حرية حركة المدافعين عن حقوق الإنسان ، بما في ذلك حظر السفر ؛
- استبدال قانون المنظمات غير الحكومية رقم 70 لعام 2017 بقانون يضمن الحق في حرية تكوين الجمعيات ويحمي استقلالية المنظمات غير الحكومية.

للحكومة الفرنسية:

- تعميم حماية المدافعين عن حقوق الإنسان -بمن فيهم المدافعين عن حقوق العمال- في مجالات التعاون الاقتصادي والأمني و العسكري الثنائي بين فرنسا ومصر ، مع اعتماد وتنفيذ مبادئ الاتحاد الأوروبي التوجيهية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان ؛
- ضمان القيام بمساع لدى السلطات المصرية للمطالبة بالإفراج عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان المسجونين والإسقاط الفوري لجميع التهم الموجهة إليهم ؛
- بالتنسيق مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، وبالتشاور مع المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان ، التأكد من تواجد موظفي السفارة الفرنسية لمراقبة محاكمات المدافعين عن حقوق الإنسان ، بما فيها المحاكمات التي تجرى في المحاكم العسكرية وأمن الدولة ، ولا سيما محاكمات مدافعي حقوق العمال والمرتبطة بمشاريع مع الشركات الفرنسية، وإصدار بيانات علنية تفيد ما إذا كانت المحاكمات تتوافق مع المعايير الدولية أو لا تتوافق ؛
- التحقق من التزام مجموعة "نافال غروب" بتعهداتها وفق قانون واجب اليقظة الفرنسي لتحديد ومنع انتهاكات حقوق الإنسان من جانب موظفيها وشركائها والمقاولين في الإسكندرية ؛
- بالتنسيق مع المدافعين عن حقوق الإنسان ، القيام بزيارات إلى حوض بناء السفن في الإسكندرية (ترسانة الإسكندرية) لعقد اجتماعات مع المدافعين عن حقوق العمال المتوجدين في مواقع العمل ، والتأكد من أن الزيارات الفرنسية المستقبلية إلى الشركات المملوكة للجيش والتشغيل تشمل الاجتماعات مع المدافعين عن حقوق العمال ؛
- إجراء مراجعة كاملة لكافة الشركات الفرنسية العاملة في مصر أو المستمرة في عقود مع الشركات المصرية، لضمان الامتثال للأحكام القانونية من فرنسا ومن الإتحاد الأوروبي الخاصة بالعمال وظروف العمل ؛
- ضمان الامتثال لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية إزاء مسؤولية الشركات الفرنسية حيال الالتزام بمعايير حقوق الإنسان في الخارج.

لمجموعة "نافال قروب":

- الإصرار على أن تتوقف شريكتها (وزارة الدفاع المصرية) عن الاستمراربالمحاكمات العسكرية للعمال والمدافعين عن حقوق العمال المتهمين بسبب عملهم في الدفاع عن حقوق العمال في المشاريع التي يشرف عليها موظفو ومقاولو مجموعة نافال قروب في الإسكندرية؛
- التصريح علناً بإعادة تقييم العلاقة بين المجموعة البحرية و وزارة الدفاع المصرية لو استمرت هذه الاخيرة في المحاكمات العسكرية واستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان.
- التنفيذ الفوري للأجراءات الواجبة المتعلقة بكل الصفقات ومجالات التعاون مع وزارة الدفاع المصرية ؛
- ضمان أن التعاون التجاري بين المجموعة البحرية و وزارة الدفاع المصرية وشركاتها القابضة والشركات التابعة والمصانع، يحترم معايير حقوق الإنسان والعمل.
- إجراء تحقيق داخلي شامل وشفاف في الانتهاكات المرتكبة ضد العمال المصريين والمدافعين عنهم في المشاريع التي تعاقدت معها مجموعة نافال البحرية وشركائها في الإسكندرية ، مع التأكيد بعدم تواطوء موظفي أو مقاولي مجموعة نافال البحرية في مصر في انتهاكات حقوق الإنسان ، ونشر نتائج هذا التحقيق ؛
- الالتزام بتطبيق أعلى معايير العمل وحقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية للشركات ، وفقاً للالتزامات العامة للمجموعة البحرية بالميثاق العالمي للأمم المتحدة ، ومعايير منظمة العمل الدولية ، ومدونة السلوك الخاصة بها ؛
- إظهار ونشر بيان لسياسة حقوق الإنسان ، مع الإشارة الصريحة إلى الدور الهام للمدافعين عن حقوق الإنسان ؛
- تضمين التزامات حقوق الإنسان في العقود المستقبلية ، وضمان احترام حرية التجمع وتكوين الجمعيات في مواقع مشاريع المجموعة البحرية ، ووضع مبادئ توجيهية واضحة حول الإبلاغ لموظفي ومقاولي المجموعة البحرية الذين يشهدون انتهاكات حقوق الإنسان ؛
- ضمان توافر إجراءات الإبلاغ عن المخالفات في مجموعة نافال البحرية بلغات العاملين في مشاريع المجموعة البحرية الرئيسية في الخارج ، واطلاع هؤلاء العمال عليها بنحو تام ؛
- المشاركة بنشاط مع المدافعين عن حقوق الإنسان والنقابيين المرتبطين بالمشاريع التي تديرها مجموعة نافال البحرية ، بما في ذلك عن طريق الاجتماعات ، والإحاطات ، ورعاية مستشار قانوني لمراقبة المحاكمات ؛

للإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء:

- ربط ميزانية الدعم المقدمة من الاتحاد الأوروبي وأشكال المساعدات الأخرى والحوار السياسي بشرط القضاء على المحاكمات العسكرية للمدنيين وبالتعذيب ؛
- إنشاء آلية مراقبة رسمية لدى وفد الاتحاد الأوروبي في القاهرة لضمان وقف اضطهاد المدافعين عن حقوق العمال وإصلاح القوانين التي تعوق عمل المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان ؛
- تبني متطلبات الإجراءات الواجبة للمستثمرين في إطار حزمة التمويل المستدام القادمة للاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح والإبلاغ للمستثمرين عن تقييم العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة وتقييمات تأثير حقوق الإنسان ؛
- رفع حماية المدافعين عن حقوق العمال في مجلس الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي واللجنة الفرعية المعنية بالمسائل السياسية وحقوق الإنسان والديمقراطية ، ووضع آلية رسمية لإعداد التقارير ومعايير ينبغي على الحكومة المصرية الإمتثال بها ؛
- ضمان عدم تقديم دعم الإتحاد الاوروبي المالي للحكومة المصرية بموجب سياسة الجوار الأوروبية المنقحة (ENP) إلى الشركات العامة أو الخاصة التي تقمع العمال أو المدافعين عن حقوق العمال ، وذلك بإنشاء آلية رسمية لإعداد التقارير والمراجعة ؛
- استعراض كافة التفاعلات بين الاتحاد الأوروبي والسلطات المصرية والجهات الفاعلة الاقتصادية المصرية، لضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ، وإجراء تحليل "عدم الإضرار" قبل وأثناء هذه التفاعلات ؛
- إجراء مشاورات منتظمة شاملة بين وفد الاتحاد الأوروبي في القاهرة والمدافعين عن حقوق العمال والنقابيين المصريين ، بما في ذلك قبل وبعد الاجتماعات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والحكومة المصرية ؛
- التنفيذ الكامل لتوجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان ، بالتشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان ، بما في ذلك: مطالبة السلطات بالوصول إلى المدافعين عن حقوق العمال وزيارة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون المحاكمة العسكرية حاليًا، ورصد ومراقبة محاكماتهم واستنكار غياب الإجراءات القانونية الواجبة والاستخدام التعسفي لتشريع مكافحة الإرهاب والأمن لإسكات المدافعين، والدخول في حوار مع السلطات المصرية ومع مجموعة نافال للتوسط في حل متوافق تمامًا مع حقوق الإنسان ؛
- مراقبة محاكمات المدافعين عن حقوق الإنسان ، ومنها المحاكمات العسكرية ، بالتشاور الوثيق مع المدافعين عن حقوق الإنسان أو -في حالة عدم إمكانية ذلك- بالتشاور مع أقرب زملائهم ومحامييهم وأسرهم ؛
- الإفصاح المنتظم للبيانات العامة عن حالات المدافعين عن حقوق العمال ، مع التركيز على وجه الخصوص على قضايا المدافعات عن حقوق العمال والنساء من المجتمعات المهمشة.

كانون الثاني
2019

Follow Front Line Defenders on Facebook, Twitter and YouTube

www.facebook.com/FrontLineDefenders
twitter.com/FrontLineHRD
www.youtube.com/FrontLineHRD

DUBLIN

Front Line Defenders - Head Office
Second Floor, Grattan House
Temple Road, Blackrock, A94 FA39
Co. Dublin, Ireland

Tel: 00 353 1 212 37 50
Fax: 00 353 1 212 10 01
Email: info@frontlinedefenders.org

BRUSSELS

Front Line Defenders – EU Office
Square Marie-Louise 72
1000 Brussels
Belgium

Tel: 00 32 230 93 83
Fax: 00 32 230 00 28
Email: euoffice@frontlinedefenders.org

WWW.FRONTLINEDEFENDERS.ORG

Irish Aid
An Roinn Gnóthaí Eachtracha agus Trádála
Department of Foreign Affairs and Trade

The ideas, opinions and comments in this publication are entirely the responsibility of Front Line Defenders and do not necessarily represent or reflect Irish Aid policy.

IRIS O'BRIEN FOUNDATION

This document has been produced with the financial assistance of the European Union. The contents of this document are the sole responsibility of Front Line Defenders and can under no circumstances be regarded as reflecting the position of the European Union.